

## دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية مطبقة على العاملين في المؤسسات والجمعيات الخيرية بمدينة الرياض

المأمون السر كرار (\*)

جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في 1440/3/8هـ، وقبل للنشر في 1440/8/24هـ)

ملخص: هدفت هذه الدراسة التعرف على دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية. وهذه الدراسة بحثية وصفية تحليلية اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي. وقد طبقت على عيّنة قوامها (320) جمعية ومؤسسة خيرية بمدينة الرياض، وتوصل إلى عدد من النتائج من أهمها: أن درجة استخدام الأساليب التي تتبعها المؤسسات في التواصل مع أصحاب المصلحة متوسطة. وأن دورها في التنمية الاجتماعية كان بدرجة عالية. في حين جاء دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية بدرجة متوسطة، أما دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في المحافظة على البيئة، فقد جاء بدرجة منخفضة. كما تبين أن معوقات المسؤولية الاجتماعية حصلت على درجة عالية، ما يعني أن تلك المسؤولية تعاني من معوقات تنظيمية وإدارية وتشريعية كثيرة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المؤسسات الخيرية، التنمية.

\*\*\*\*\*

### The Role of Charities in Social Responsibility in the Kingdom of Saudi Arabia: A Case Study on Charity Organizations in Riyadh

Al Mamoun Al Sir Karrer  
King Saud University

(Received 17/11/2018, accepted 29/4/2019)

**Abstract:** The aim of this research is to identify the role of charities in social responsibility in the Kingdom of Saudi Arabia. It is an analytical descriptive study using the social survey, on a sample of 320 associations and charity organizations in Riyadh. The study reached a number of results. The study finds that the methods used by the associations and charitable organizations to communicate with beneficiaries are of a medium effect. It also finds that the role the associations and charity organizations in social development is of high exercise. As for the strategic role of charity institutions in economic development, it is of a medium effect. Moreover, the strategic role of charity institutions in preserving the environment is of low effect. The obstacles to social responsibility are at a high level. This means that, social responsibility suffers from a number of organizational, administrative and legislative constraints.

**Keywords:** Social Responsibility, Charities, Development



DOI:-

(\*) Corresponding Author:

Professor, Dept. of Social Studies, College of Arts, King Saud University, P.O. Box: 2465, Postal Code:11451, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.

(\*) للمراسلة:

أستاذ، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ص ب: 2456، رمز بريدي: 11451، الرياض، المملكة العربية السعودية.

e-mail: karrer@ksu.edu.sa

## الإطار العام للدراسة:

### تمهيد:

تعدُّ المؤسَّسات والجمعيات الخيريَّة إحدى أهمِّ مُكوِّنات المجتمع المدني، كما يُعدُّ تطوُّرها وحجم مشاركتها أحدَ مقوِّمات تحقيق التَّمية؛ لأنَّ وجود مثل هذه المؤسَّسات والجمعيات يَجفِّز المواطنين ويشجعهم على المشاركة في التَّمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، وكلما زاد عددها كان دليلاً على رُقِّيِّ المجتمع وتقدُّمه من جانب، وزيادة المشاركة الفاعلة في التَّمية من جانب آخر، كذلك مُشاركة الأطراف كافة بفاعلية وكفاءة ضروريَّة في تحقيق التَّمية المُستدامة في المجتمع؛ إذ لم تعد التَّمية الشاملة والمُستدامة مسؤوليَّة الدولة وحدها بل أصبحت مسؤوليَّة مشتركة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى كلِّ مُنظَّمات المجتمع المدني الذي تُشكِّلُ المؤسَّسات والجمعيات الخيريَّة جزءاً كبيراً منه.

وتكون مُشاركة المؤسَّسات والجمعيات الخيريَّة فاعلةً أكثر عندما تتبنَّى معايير مهنية تُعزِّز دورها في التَّمية المُستدامة مثل: المسؤوليَّة الاجتماعيَّة التي تُعدُّ إحدى وسائل تحقيق هذا النوع من التَّمية، ولأهمية ذلك كرَّست دول العالم بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتَّمية (UNCED) في ريودي جانيرو عام (1992م)، فكرة الاستدامة لكونها هدفاً نموذجياً عالمياً، وسعت أغلب الدول في الاتحاد

الأوروبي إلى تقديم إطار متكامل لمفهوم المسؤوليَّة الاجتماعيَّة من خلال إرساء قواعد وبرامج محددة، والإعلان عن أفضل الممارسات في هذا المجال، وكذلك أفضل الابتكارات لتأكيد مدى فاعلية هذه البرامج ومصداقيتها المغربل، وفؤاد، (2008م). وفي الصدد ذاته تُعدُّ معايير الأداء والقدرات في المؤسَّسات الخيريَّة بالمرجعيات والمعايير العالمية، مثل: المسؤوليَّة الاجتماعيَّة، وإحدى الأدوات التي تُساعد على إحداث نقلة نوعية في أداء التَّمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة بما تُوفِّره من أدوات تستهدف تعظيم القيمة المُضافة، والقدرة على الإبداع وتعظيم القدرة والتعبئة للموارد وتوظيفها بما يُخدم التَّمية.

### مُشكلة الدراسة:

أصبحت المسؤوليَّة الاجتماعيَّة في مستوياتها المختلفة (الفردية - الجماعية - المجتمعية) من الآليات والوسائل المهمة في إحداث التَّمية الاجتماعيَّة والتغير الاجتماعي في المجتمعات، وهي إحدى أهمِّ الأدوات التي تستخدمها معظم المؤسَّسات من أجل الإسهام الفاعل في التَّمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة. والتَّمية المتوازنة تتطلب مُشاركة كلِّ القطاعات، والتكامل فيما بينها لتحقيق التَّمية الشاملة والمنشودة، من ثمَّ يكون المأمول من المؤسَّسات والجمعيات الخيريَّة رسم السياسات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، وفق إستراتيجيَّة واضحة المعالم، وربط مشاريعها وبرامجها وأعمالها بما يتوافق مع توجهات التَّمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، وتكون الداعم الرئيس

2. اختبار النظريات التي طبقت المسؤولية الاجتماعية في الغرب باعتبار أن المجتمع السعودي يختلف عن المجتمعات الأخرى، من حيث العقائد أو العادات والتقاليد.
3. يتوقع من هذه الدراسة المساعدة في التعرف على المشكلات التي تواجه وضع الإستراتيجيات العامة لعمل المؤسسات والجمعيات الخيرية في المجتمع العربي على وجه العموم والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.
4. يُمكن أن تسهم هذه الدراسة في مساعدة الباحثين في هذا المجال على إعداد مزيد من الدراسات حول العمل الخيري، والمؤسسي بالمملكة العربية السعودية، ووضع الإستراتيجيات المختلفة التي تخدم هذا المنهج.
5. تتوافق هذه الدراسة مع الاتجاهات الحديثة في إدارة العمل التنموي التي تؤكد دور المسؤولية الاجتماعية وأهميتها لتحقيق التنمية المستدامة.
- ب- الأهمية العملية: وتتمثل في الآتي:
1. قد تسهم نتائج هذه الدراسة في تحديد بعض المشكلات التي تواجه عمل المؤسسات والجمعيات الخيرية تحديداً دقيقاً، مع بيان كيفية حلها.
2. يُمكن أن تساعد نتائج هذه الدراسة في وضع الخطط والبرامج؛ لمعرفة أفضل الممارسات
- للمؤسسات الحكومية في تحقيق تطلعات الدولة في التنمية المستدامة. وبالنظر إلى ما تتمتع به المؤسسات والجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية من قدرة مالية كبيرة، وتنظيم عال، وكذلك طاقات بشرية هائلة، فإن مشاركتها يمكن أن تكون مؤثرة عند تبنيها معايير تميز في الأداء المؤسسي طبق المعايير الدولية، وذلك لتحقيق نقلة نوعية للعمل التنموي المستهدف بالمجتمع السعودي.
- يتجلى دور المؤسسات والجمعيات الخيرية من مجرد تقديم الخير إلى تعظيم أثره، والتحول من الدور الإغاثي إلى الدور التنموي المبني على التمكين بأخذ مجموعة من التدابير الوقائية والعلاجية تجاه هذه المؤسسات ودورها في المسؤولية الاجتماعية، ووضع واقتراح تصور إستراتيجي وفق المواصفات العالمية (كالايزو 26000) التي تُعدّ دليلاً مرشداً في وضع الإستراتيجيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية. وبناء على ذلك تلخص مُشكلة هذا البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الآتي:
- ما دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية؟
- أهمية الدراسة:
- تتلخص أهمية هذا البحث في بُعدين رئيسين هما:
- أ. الأهمية العلمية، وبيانها كالآتي:
1. تعدّ هذه الدراسة من الدراسات المتخصصة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمنظمات؛ وذلك لحدائثة هذا المفهوم في المجتمع العربي.

- المحافظة على البيئة.
4. الأساليب التي تستخدمها المؤسسات والجمعيات الخيرية في التواصل مع أصحاب المصلحة.
5. المعوقات التي تحد من تطبيق محور المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات والجمعيات الخيرية.
- تساؤلات الدراسة:
- تلخص التساؤل الرئيس لهذه الدراسة في الآتي:
- ما دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية؟ وانبثقت منه التساؤلات الفرعية الآتية:
1. ما دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية؟
  2. ما دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية؟
  3. ما دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في المحافظة على البيئة؟
  4. ما الأساليب التي تستخدمها المؤسسات والجمعيات الخيرية في التواصل مع أصحاب المصلحة؟
  5. ما المعوقات التي تحد من تطبيق محور المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات والجمعيات الخيرية؟
- مفاهيم الدراسة:
- تتمثل المفاهيم الرئيسة لهذه الدراسة فيما يلي:
- التي تحتاج إليها المؤسسات والجمعيات الخيرية عند وضعها الإستراتيجيات الخاصة بها.
3. يتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في إعداد برامج إرشادية للعمل المؤسسي في المجتمع العربي على وجه العموم، والمجتمع السعودي على وجه الخصوص.
4. يمكن أن تكون نتائج هذه الدراسة وما خرجت به من توصيات رافداً مهماً من روافد العمل المؤسسي الخيري في المجتمع السعودي.
5. يؤمل من نتائج هذه الدراسة أن تمد أصحاب القرار والقائمين على المؤسسات والجمعيات الخيرية بقواعد بيانات ومعلومات تساعدهم على رسم الخطط ووضع الإستراتيجيات التي تسهم في تطوير مؤسساتهم.
- أهداف الدراسة:
- تمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في محاولة التعرف على دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في المسؤولية المجتمعية بالمملكة العربية السعودية، وتفرع عنه الأهداف الفرعية المتمثلة في محاولة التعرف على:
1. دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية.
  2. دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية.
  3. دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في

## المسؤولية الاجتماعية:

### :Social Responsibility

#### التعريف اللغوي للمسؤولية:

المسؤولية: مصدر لكلمة سأل، وأصلها من (السين، والهمزة، واللام)، يقال: سأل، وسأله، ومسألة، والأمر منه سل، واسأل، واسأله، وسأله، ومسألته. وسأل يتعدى إلى المسؤول عنه بنفسه، وتُطلق المسؤولية ويُراد فيها: التزام الشخص بما يصدر عنه قولاً وعملاً، فهي تعني المؤاخذة، والتبعية، والمسؤولية: مُساءلة مُحكمة إلى معيار، ومُساءلة عن مهام، أو سلوك، أو تصرف، وتحديد مدى موافقته لمتطلبات بعينها. وتُعرف كلمة المسؤولية في معجم اللغة والإعلام بأنها «ما يكون به الإنسان مسؤولاً ومطالباً عن أمور وأفعالاً أتاها (انظر: الفيروزآبادي، 1407هـ؛ والمحمود، 2015م؛ وعثمان، 2010م؛ وشويخ، 2016م).

التعريف الاصطلاحي للمسؤولية الاجتماعية للجمعيات والمؤسسات:

عرّفت مواصفة المسؤولية الاجتماعية (ISO 26000) الصادرة من المنظمة الدولية للمعايير (ISO) في عام (2010م) المسؤولية الاجتماعية بأنها: مسؤولية المنظمات عن قراراتها ونشاطاتها التي تؤثر في المجتمع والبيئة، من خلال التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يجب أن يتسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، وأيضاً يضع في

اعتباره توقعات أصحاب المصلحة، وأن يضع في اعتباره القوانين، ويتفق مع المعايير العالمية للسلوك، وأن يكون متكاملًا في المنظمة نفسها (ISO,26000,2010).

واستنادًا إلى ما سبق يُعرّف الباحث المسؤولية الاجتماعية تعريفًا إجرائيًا بأنها: التزام المؤسسات والجمعيات بتطبيق القانون والقيم والمبادئ الأخلاقية، والممارسات التي من شأنها تحسين حياة موظفيها وأسرهم، والمجتمعين المحلي والعالمي وفق الضوابط الشرعية؛ للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية.

#### مفهوم المؤسسات والجمعيات الخيرية الأهلية:

التعريف اللغوي للمؤسسات والجمعيات الخيرية:

يُعرّف معجم روبر المؤسّسات بأنها: «جُمة الأشكال أو البنى الأساسية في التنظيم الاجتماعي على نحو تُقرّره القوانين أو العادات في جماعة إنسانية» (دوجيه، 1964م، ص:104).

وفي وصف لطبيعة الأعمال الخيرية ذكر مُصطلح الخيري (Philanthropy) مُرادفًا للمعنى اليوناني (حُبّ البشريّة) الذي يرمز إلى الجهود العملية الهادفة إلى تحسين الصالح العام وخدمته، عبر بذل الأغنياء وميسوري الحال المساعدات المادية أو العينية... إلخ، ومصطلح الخيري مُرادف لمُصطلح (Charity)، ومُصطلح

مُنظَّمات متخصصة في أنشطة محددة: كالأغاثة، وإدارة شؤون المكفوفين والمعوقين، وغيرهم، وتؤدي المنظمات الخيرية دورًا حيويًا في إنشاء مهنة الخدمة الاجتماعية وتطورها» (البريشن، 2014م، ص: 27).

وتُعرَّف الأمم المتحدة المؤسسات الأهلية بأنها: «مُنظَّمات لها رؤية محددة تهتم بتقديم خدمات للجماعات والأفراد، وتحسين أوضاع الفئات التي تتجاوزها التوجهات الإنشائية، كما يتحدد عملها في ميادين المشاريع الإنشائية والطوارئ وإعادة التأهيل، وكذلك تهتم بثقافة المجتمع والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فيه (www.un.org). والمؤسسة الخيرية (Foundation) هي مؤسسة أو جمعية خيرية غير ربحية تُوقف غالبًا مالا لتأمين نفقاتها المبذولة في وجوه الخير والبر والإحسان، سواء للأفراد أو المؤسسات أخرى» (البريشن، 2014م، ص: 72).

أما التعريف الإجرائي للمؤسسات والجمعيات الخيرية في هذه الدراسة فكالآتي: كل جماعة مدنية منظمة تنظيمًا مستمرًا، وبقايا لمدة زمنية معينة أو غير معينة، تتكوّن من مجموعة من الأشخاص أيًا كان عددهم؛ بهدف تخصيص جزء كبير أو صغير من المال لخدمة المجتمع وتنميته، فترة طويلة من الزمن، مُعيّنة أو غير مُعيّنة، دون أن يهدفوا إلى تحقيق أي أرباح أو مكاسب مادية» (الكحلوي، 2016م،

(Benevolence)، ومُصطلح (Charitable) (البريشن، 2014م)، Non-profit Foundation، في حين تعني المؤسسات غير الربحية.

أما موسوعة الخدمة الاجتماعية فتُعرِّف الجمعية الأهلية بأنها: «ذلك الجهد الذي يفعله الإنسان لمُجتمع بدافع منه، ودون انتظار مقابل له قاصدًا بذلك تحمل بعض المسؤوليات في مجال العمل الاجتماعي المُنظَّم الذي يستهدف تحقيق الرفاهية الإنسانية، على أساس أنّ الفرص التي تُتاح لمشاركة المواطنين في الجهود المجتمعية المنظمة ميزة يتمتع بها الجميع، وأنّ المشاركة تعهد يلتزمون به» (الكحلوي، 2016م، ص: 17).

التعريف الاصطلاحي للمؤسسات والجمعيات الخيرية:

«تعني المنظمة الخيرية (Charitable Trust) أنها منظمة ترعى شؤون المُجتمع كُليًا أو شرائح كبيرة من ذلك المُجتمع بهدف الإحسان، وتحسين مستوى المعيشة. أمّا الإحسان (Charity) فقد دخل هذا المُصطلح إلى اللغة الإنجليزية عن طريق الفرنسية القديمة، اللاتينية الأصل، ويعني كل ما يبذل من مفيد من قبيل البر أو الإحسان للمُحتاجين، وغالبًا ما يكون المبذول مالا نقدياً، وقد شاعت في الوقت الرّاهن منظمات خيرية تُمارس مهمة جمع التبرّعات والهبات رسميًا، وتقدمها للمُحتاجين بطريقة علمية وتقنية، بل وأصبحت هناك

ص: 13).

### الإطار النظري والدراسات السابقة:

النظريات الاجتماعية المُفسَّرة للمسؤولية الاجتماعية

### نظرية الدور:

ظهرت هذه النظرية في مطلع القرن العشرين، وهي من النظريات الحديثة في علم الاجتماع. وترى أنّ سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية تعتمد على الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع، كذلك تعتمد منزلة الفرد الاجتماعية ومكانته على أدواره الاجتماعية، وأنّ الدور الاجتماعي ينطوي على واجبات وحقوق اجتماعية.

حيث يُحدّد الدور الذي يشغله الفرد واجباته، أمّا حقوقه فتُحدّدّها الواجبات والمهام التي يُنجزها في إطار المجتمع، مع الوضع في الحسبان أنّ الفرد لا يشغل دورًا اجتماعيًا واحدًا، بل يشغل عددًا من الأدوار التي تؤدي في مواقع مختلفة، ثم إن الأدوار لا تتساوى في المؤسسة الواحدة، بل تكون ذات طابع مختلف، فمنها أدوار قيادية، وأخرى وسيطة، وثالثة قاعدية.

والدور يُعدُّ الوحدة البنائية للمؤسسة، والمؤسسة هي الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي، كما أنّ الدور هو حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع (الحسن، 2005م، ص: 159).

«وترتبط بالمكانة أيضًا مجموعة من المسؤوليات المتوقعة التي يقوم بها شاغل المكانة، والتي يُطلق

عليها اسم الأدوار الاجتماعية، فالدور الاجتماعي بهذا المعنى هو السلوك الذي يقوم به شاغل المكانة، وهو سلوك مُتعارف عليه اجتماعيًا، وبالتالي يُمكن توقُّعه، والتنبُّؤ به بدرجة كبيرة من الدقة» (خمش، 1999م، ص: 139).

وقد عرّف الدور بأنه: «السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الديناميكي لمركز الفرد، فبينما يُشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة، فإن الدور يُشير إلى أنموذج السلوك الذي يتطلبه المركز».

وثقافة الدور (Role Cultur) تُؤكّد نوعية التخصّصات والأدوار الوظيفية أكثر من أي عامل آخر، كما تُعطي أهمية للقواعد والأنظمة، وتوفّر هذه الثقافة الأمن الوظيفي، وتساعد على الاستمرارية فيه، والثبات في الأداء، وتكون ملائمة للمنظّمات البيروقراطية والمؤسسات العامة التي تُركّز على تحقيق المسؤولية الوظيفية (النجيبي، 2016م، ص: 29). وتعدّ المؤسسات الخيرية أبنية اجتماعية تشغل عددًا من الأدوار في آن واحد، سواء أدورها كان في تقديم الخدمات للمجتمع، أم مع العاملين ومُتلقي الخدمة، والمنظّمات الاجتماعية والحكومية الأخرى على جميع المستويات الإدارية، والتأثير عمومًا في المجتمع.

ويُمكن توظيف نظرية الدور نطاق المسؤولية الاجتماعية على نحو فاعل: إذا ما وُجدت في المؤسسات التطوعية مظلة تنظيمية عامة من شأنها



وبيئي على الأقل، وتضمن الفاعلين المدفوعين بالنزعة إلى كمال الإشباع أو الرضاء (حجازي، 1980م).

وذهب بارسونز إلى وجود أربعة متطلبات وظيفية أساسية يتعين على النسق مواجهتها، وهي: التكيف، وتحقيق الهدف، والتكامل، والكُمون.

فمتطلب التكيف يعتمد على مدى استطاعة النسق استثمار الإمكانيات والموارد البشرية والمادية الموجودة لصالح تحقيق أهدافه. أما متطلب تحقيق الهدف فيعتمد على مدى استفادة النسق من استخدام الإمكانيات والموارد البشرية والمادية داخله إلى أقصى حد ممكن، ويرى بارسونز أن هناك مؤسسات أو أبنية معينة تُحافظ على التوازن عبر إشباع المطالب، وحل المشكلات المتكررة، مثل ما يفعله الكائن البيولوجي في بيئته الطبيعية (حجازي، 1980م).

وترتبط هذه النظرية بدراسة الحالة عبر وصف المؤسسات الخيرية بأنها نسق اجتماعي، حيث إن هذا النسق يُؤثر ويتأثر بالأنساق العامة في المجتمع، ويمكن وصف إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات والجمعيات الخيرية كالاتي:

مُدخلات: وهي احتياجات أصحاب المصلحة: كالعاملين، والمستهلكين، والمجتمع، والبيئة، وتخرج من الالتزام بمعايير المسؤولية الاجتماعية أعمال ومبادرات تتفق مع تطلعات ورغبات أصحاب المصلحة.

العمليات التحويلية: وهي المنهج الذي تدمج

تنظيم تلك المؤسسات؛ لتؤدي عملها أداء يكفل للمجتمع تحقيق الرفاهية. إذن كلما كانت المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق تلك المؤسسات التطوعية قائمة على معايير اجتماعية عملية، كان نفعها أفضل، أما إذا كان العمل التطوعي قائماً على العشوائية والحدس؛ فإن نفعه سيكون ضعيفاً، وفي حيز محدود (بدري، 2016م).

### نظرية النسق الاجتماعي:

أصبح مفهوم النسق من المفاهيم ذات الانتشار الواسع في الحقبة الأخيرة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية على مستوى العالم عمومًا وفي أمريكا خصوصًا. وأصبح ضروريًا لكثير من مجالات الحياة المعاصرة. وتنتمي نظرية النسق الاجتماعي إلى النظرية البنائية الوظيفية التي ترى أن المجتمع بمنزلة نسق من الأجزاء المترابطة التي لا يمكن فهم أي جزء بمعزل عن الكل، وتؤكد ثلاثة عناصر رئيسة هي:

أ- الارتباط العام والاعتماد المتبادل بين الأجزاء المكونة للنسق.

ب- الحالة الطبيعية للأمر والتوازن مقارنة بالحالتين الطبيعية والصحية للكائن الحي.

ج- اتجاه الأنساق نحو صيانة النظام فيها وتحقيق التوازن والاستقرار، وعرف بارسونز Parsons النسق الاجتماعي بأنه: «عدد من الأشخاص الفاعلين والمتبادلين الذين يتفاعلون مع بعضهم بعضًا في موقف ذي جانبين فيزيقي



يخضع لمؤثرات خارجية تؤثر في عملية التبادل نفسها، ولا يستلزم ذلك وجود معلومات كافية عن البدائل التفاعلية، كما أنّ التبادل يشمل النشاطين الملموس وغير الملموس، وخاصة نشاط المكافآت والتكاليف؛ فإنه يعمل على تبادل المنافع، ويستمر ذلك بناءً على المنفعة (Milan, 2005).

وتؤكد تلك النظرية أنّ الأفراد ينظمون تفاعلهم مع غيرهم بناءً على تحليل للمصلحة الذاتية والتكاليف والفوائد المترتبة على هذا النوع من التفاعل، والحصول على المعاملة بالمثل.

ويؤكد بلاو أنّ الأفراد يشتركون في التفاعل الاجتماعي على أمل أن يؤدي هذا التفاعل إلى تحصيل مكافآت اجتماعية: كاحترام، والقبول، ويتوقع المتفاعلون أنّ إسهامهم يترتب عليه بناء سمعة جيدة، وتحسين هذه السمعة داخل الطائفة الاجتماعية تعدد من الفوائد، وتشجيعها بمنزلة عامل تحفيزي مهم (Liang, at.al, 2008).

ويرى بلاو أنّ القيم والمعايير المتفق عليها تعمل وسيطاً للحياة الاجتماعية وصلات للتعامل الاجتماعي؛ أي: أنها تجعل التبادل الاجتماعي غير المباشر ممكناً، كما أنها تحكم عمليات التكامل والتباين داخل الأبنية الاجتماعية الكبرى، إضافة إلى إنشاء النظم الاجتماعية، وإعادة تنظيمها (أحمد، 2000م، ص: 161).

وقد حلل العالمان ثيو وكيلى مبادئ التبادل الاجتماعي، وأشارا إلى استطاعة مفاهيم التبادل

به المسؤولية الاجتماعية في صلب أعمال المؤسسات الخيرية وتعاملاتها مع أصحاب المصلحة على نحو إستراتيجي.

**المُخرجات:** وهي التي يفترض أن يستفيد منها المجتمع من جراء تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ومن ثم تطوير العنصر البشري العامل فيها وتحقيق العدالة، مع الاتفاق العام على المعايير المقبولة في خدمة المجتمع، كذلك المحافظة على المقدرات العامة للمجتمع في البيئة الطبيعية ومراعاة الاستهلاك العام، وتعظيم الأعمال الخيرية بما يحقق الاستثمار الأمثل في مجالاتها، وزيادة أثره في المجتمع.

**نظرية التبادل الاجتماعي:**

انطلقت فكرة التبادل الاجتماعي من الجذور الاقتصادية والسلوكية التي سادت عام (1920م)، لكن بروزها الحقيقي كان عام (1960م) على يد بعض العلماء، مثل: (بيوت وكيلى 1959م، وجورج هومانس 1961 George C. Homans، وبيتر بلاو 1964 Peter Blau)، وركزت على التقويم العقلاني للمصلحة الذاتية والعلاقات الاجتماعية والإنسانية، وتفترض أنّ خير الأنظمة هي تلك التي تأتي بأعظم قدر من الفائدة والرفاهية والحرية لأكبر عدد من الناس، وقد أخذ علماء الاجتماع مبدأ المنفعة، وضموا إليه مضامين تناسب محتوى الدراسات الاجتماعية، وذكروا أنه نادراً ما يحاول الفرد تحقيق الانتفاع المادي بدرجة قصوى، كما أنه لا يتصرف تصرفاً عقلياً دائماً، والتبادل الاجتماعي

الكوادر المؤهلة لاختيار برامج المسؤولية الاجتماعية والتخطيط لها وتنفيذها، وعدم وضع معايير لتقويم أداء المسؤولية الاجتماعية، وقلة الحوافز المقدمة لتشجيع المنشآت، وضعف التنسيق بين الجهات المنفذة لتلك البرامج، وغياب دور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وتفعيلها، وجود ضعف في مستوى مشاركة القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية في برامج التنمية المجتمعية، فهناك على الجانب الآخر ملامح إيجابية تُبشّر بدور واعد لبرامج المسؤولية الاجتماعية، وتُوجد أولويات ينبغي التركيز عليها، وتحتاج إلى مزيد من العناية، وهي أولويات ينبغي توجيه برامج المسؤولية الاجتماعية إليها: كتوفير فرص عمل للحد من البطالة، وإتاحة فرص التدريب والتوظيف لذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم الأيتام وتأهيلهم، وتمويل المشاريع الصغيرة ودعمها، ودعم التعليم الأساسي للأطفال، وتطوير البنية التحتية للمجتمع، ومؤازرة حقوق الإنسان، وتأهيل المطلّقات، وتبني حملات مكافحة التدخين، ودعم البحوث الطبية. وقد حددت هذه الأولويات الدراسة ميدانية أعدت عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات من واقع تجربة أداء المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. دراسة حيزوم (2016م)، بعنوان: «المسؤولية الاجتماعية من خلال نظام الوقف الإسلامي». وهدفت إلى التعرف على الدور الوظيفي للعمل

الاجتماعي تفسير جميع أنماط العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي عند الأفراد والجماعات؛ فعلاقات الأفراد الاجتماعية تعتمد على نسب التكاليف والأرباح التي تنطوي عليها، إذ إن لكل علاقة اجتماعية تكاليف وأرباحاً، والعلاقة بين الجماعات يُمكن أن تقوى وتستمر إذا تساوت كفة التكاليف مع كفة الأرباح، أما إذا اختلّ التوازن فالعلاقة تضعف، ثم تزول زوالاً كلياً (القحطاني، 2012م، ص: 85-86).

الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع:

الدراسات التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية.

دراسة الغرفة التجارية بالرياض، (2016م)، بعنوان: «دور القطاع الخاص في تعزيز المسؤولية الاجتماعية المُستدامة»، وهدفت إلى التّعرّف على دور القطاع في تعزيز المسؤولية الاجتماعية المُستدامة، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي المرتكز على الوثائق، وتوصلت إلى نتائج من أهمها ما يلي: يُواجه القطاع الخاص مجموعة من العقبات المحيطة بتوجّهه نحو المسؤولية الاجتماعية، ومن أبرزها اختلاط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمفاهيم أخرى، وقلة الوعي بمردودات المسؤولية على المنشآت، وعدم وجود البنية التحتية عناصر مرتبطة بأداء المسؤولية الاجتماعية، وضآلة المبالغ المخصصة في ميزانيات الشركات العاملة في القطاع الخاص المهتمه ببرامج المسؤولية الاجتماعية، وقلة

البطالة، والعمل على إقامة علاقات طيبة مع عملائها، وتلبية وتحديد احتياجاتهم من الخدمات التي تقدمها، أما في مجال البيئة فتبين أن الشركات تهتم بتنظيم خطة طوارئ في حال حدوث كوارث بيئية، وتسهم مع الجهات ذات العلاقة في المحافظة على نظافة البيئة، وأكثر المعوقات التي تواجهها تلك الشركات، وتحد من ممارسة المسؤولية الاجتماعية هي: ندرة الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع؛ للاستفادة منها في تطوير إسهامات الشركة في التنمية الاجتماعية، وعدم اقتناع رجال الأعمال بأن المسؤولية داخله ضمن واجباتهم الأساسية.

دراسة العربي، طريبا (2012م)، وهدفت إلى معرفة مدى اهتمام المصارف الإسلامية بممارسة المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة تجاه الأطراف ذات المصلحة. وتتهج هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي اعتماداً على المصادر الموثقة من التقارير والدراسات الصادرة التي تناولت جوانب من موضوع الدراسة نفسه عبر معالجة إشكالية البحث، وانتهى الأمر إلى الخروج بالتائج الآتية: تعد المسؤولية الاجتماعية عنصراً أصيلاً في ثقافة البنوك الإسلامية، وتستمد شرعيتها من القوانين والنظم الإسلامية، وليس عنصراً مستورداً من الغرب، لا يعد قيام المصارف الإسلامية بمسؤوليتها الاجتماعية مع تحمّل تبعاتها ومراعاة متطلباتها مندوباً في حقها، ولكنه يعد واجباً تعبدياً أخلاقياً تجاه المجتمعات الموجودة فيها، وقد يرتقي إلى درجة الواجب

الاجتماعي عموماً، وفي مجال تمويل مرافق الخدمة الخاصة: كالتعليم، والصحة، وتثبيت دعائم التكامل الاجتماعي، ومحاربة الفقر، ودراسة حراسة الثغور، وحفظ بيضة الدولة.

وتوصلت إلى نتائج منها: أن المسؤولية الاجتماعية متأصلة في الإسلام حيث ذكرت في سياق آيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة وقواعد فقهية ونظم مختلفة، وليست جديدة كما تدعي الأنظمة الوضعية. والمسؤولية الاجتماعية ضرورة شرعية وواجب على المسلمين أداؤها طاعة لله تعالى ورسوله الكريم صلى الله عليه وسلم، والمسؤولية الاجتماعية باختصار تعني: أن نعود إلى قيمنا وديننا وأخلاقنا؛ لنسهم جميعاً في تنمية مجتمعاتنا، ومن ذلك تبني الوقف كأحدى أدوات المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد والمؤسسات؛ إذ يمكن أن يسهم الوقف في تطوير كل المجالات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

دراسة العبدان، (2014م) بعنوان: «مُعَوَّقات أداء المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المجتمع السعودي»، وهدفت إلى التعرف على مدى التزام بعض شركات القطاع الخاص ممثلة في شركة سابك وبنك الرياض ومصرف الراجحي بتطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ودرجة اهتمامها بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. واستخدمت الدراسة منهج الحصر الشامل، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: كان من أهم أنماط وأشكال ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الإسهام في معالجة مشكلة

الشرعي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، واستنباط كل الأحكام الشرعية المتعلقة بها، والواردة في النصوص الشرعية، والتأكيد أنّ الإسلام كان أسبق إلى الاهتمام بهذا المجال من أي نظرية وضعية؛ إذ كان الوازع الديني للمسلم هو الدافع الحقيقي له نحو تبني برامج المسؤولية الاجتماعية. والمنهج العلمي المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أداء المسؤولية الاجتماعية في الإسلام واجب ديني، وفضيلة إسلامية سبق الإسلام إليها قبل أن تتطرق لها الأفكار والنظم المعاصرة. ومن هذا المنطلق أداء المسلمين لهذه المسؤولية استجابة لأمر الله - عز وجل - وأمر رسوله - صلى الله عليه وسلم - قبل أن يكون تقليداً أو تنفيذاً لاتفاق عالمي أو دعوات من نظم مستوردة. فمبادئ المسؤولية الاجتماعية متأصلة في الإسلام؛ لورودها في آيات قرآنية وأحاديث شريفة وقواعد فقهية، وليست مستحدثة كما تدعي الأنظمة الوضعية، وقد حثّ التشريع الإسلامي على أداء المسؤولية الاجتماعية، ونظم كيفية أدائها باتباع أساليب محددة بدقّة. مثل: فقه الزكاة، وفقه الوقف، والحقوق الواجبة للعالم، والإحسان إلى العملاء والموردين، والصدقات، وغيرها، كما أن أداء المسؤولية الاجتماعية واجب على كل مسلم ومسلمة لصلته ذلك بصحة العقيدة، وليس الهدف من ورائها التكسب المادي، وإنما رضا الله هي الغاية الأولى والأخيرة، وتتعدى المسؤولية الاجتماعية في

التعبدي الأخلاقي الملزم، ويقتضي التزام المصرف الإسلامي باستشعار المسؤولية الاجتماعية وتطبيقها ضرورة الإيمان بقضية المسؤولية الاجتماعية رئيساً ومرؤوسين، وأن هذا الأمر يبقى واجباً يؤدّيه الجميع للمجتمع، وليس تفضلاً عليه، وتمسّ المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية جميع مراحل الحياة الاجتماعية، وهو ما يضمن تنمية اقتصادية للمجتمع متوازنة ومستدامة، وكان من بين العوامل المهمة في نجاح المصرف أن يكون مرتبطاً ارتباطاً عضوياً ببيئته الاجتماعية، والمصرف الإسلامي أحرى بذلك من البنوك التقليدية؛ فقد دلّت الأبحاث العلمية على أن أكثر البنوك إرهافاً في حساسيتها لبيئتها الاجتماعية قد استطاعت فعلاً أن تكون أكثر ربحية على المدى الطويل، على الرغم من وجود مؤشرات جيدة على اهتمام المؤسسات المالية بالمسؤولية الاجتماعية، فإن المقادير التي تسهم فيها المصارف الإسلامية تجاه الخدمات الإنسانية والاجتماعية ضئيلة، ولا تتناسب مع آمال وطموحات المجتمعات التي تنشط فيها، ويؤدي البنك الإسلامي للتنمية دوراً رائداً في مجال المسؤولية الاجتماعية؛ إذ استطاع أن يقدم يد العون للمجتمعات الإسلامية في ميادين شتى: كالتعليم والصحة، وغيرها.

دراسة وهيبة (2011م)، بعنوان: «المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور الاقتصاد الإسلامي»، وهدفت إلى لفت أنظار المعنيين من فقهاء الأمة واقتصاديينها إلى ضرورة التأصيل

الآتية: تُمارس الشركات المبحوثة المسؤولية الاجتماعية اجتماعية أساساً؛ لتحسين صورتها لدى المجتمع والحفاظ على سمعتها بحيث تكون جيدة طويلة الأمد، ولا تُولي الشركات المبحوثة عند ممارستها للمسؤولية الاجتماعية صون البيئة الطبيعية أهمية كبيرة، وأبدت الشركات تحوفاً كبيراً من تزايد مطالب المؤسسات المنتفعة من برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقد تبين أن هناك ضعفاً في التنظيم والمتابعة لدى الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية، وكان من أهم الصعوبات التي تعوق انتشار المسؤولية الاجتماعية ضعف دور وسائل الإعلام في التعريف بأهميتها للشركات، ونشر ثقافتها في المجتمع.

الدراسات التي تناولت المؤسسات والجمعيات الخيرية :

دراسة مؤسسة الملك خالد الخيرية (2016م) بعنوان: «المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة العربية السعودية حقائق وإحصاءات في عام 2016م»، وهدفت إلى معرفة توجهات الدعم الخيري لدى المؤسسات، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي، وتوصلت إلى نتائج من أهمها: قطاع التعليم من أكثر القطاعات التي تتلقى الدعم من المؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة العربية السعودية، والمؤسسات الخيرية المانحة تعتمد على (الوقف) بكونه مصدراً من مصادر دخلها، والمؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة العربية السعودية تعرض

الإسلام العاملين الخيري والتطوعي أو الهبات المالية إلى بناء المساجد والمراكز التعليمية والصحية وكفالة الأيتام والأرامل، ورعاية المسنين، والحفاظ على حقوق الأجراء، وكذا حماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة من مختلف أشكال الفساد، والمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتتميز المسؤولية الاجتماعية في الإسلام بنظرتها الشمولية، فهي لا تُركّز على النواحي المادية فقط كما هو حال الأنظمة المادية الوضعية، وإنما تشمل سائر المناحي الأدبية والروحية من: حُبّ وتعاطف، وأمر بالمعروف، ونهي عن المنكر. دراسة السعدي، (2010م) بعنوان: «المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص ودورها في دعم الجمعيات الأهلية بسلطة عمان: دراسة ميدانية على محافظة مسقط»، هدفت إلى التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في سلطنة عمان، والوقوف على الصعوبات والمعوقات التي تعوقها من الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية وسبل تطويرها، إضافة إلى تقديم المقترحات التي من شأنها توظيف برامج المسؤولية الاجتماعية في مساعدة الجمعيات الأهلية على إيصال خدماتها الاجتماعية إلى الشرائح المستهدفة، وتعزيز قدراتها على أداء رسالتها، وأخيراً رفع مستوى وعي المجتمع بالمسؤولية الاجتماعية وبيان أهميتها للشركة والمجتمع. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باتباع طريقة الأنموذج النظري. وتوصلت إلى النتائج

وهدفت إلى تحديد دور المؤسسات الخيرية بالملكة العربية السعودية في خدمة قضايا المجتمع، ثم بيان رؤية العاملين في تلك المؤسسات. ومن أهم المشروعات التي تمولها في المجال الدعوي: حلقات تحقيق التنمية الاجتماعية من النواحي الدعوية والثقافية والتعليمية والأسرية والاقتصادية والمؤسسية والصحية والبيئية والإعلامية، ومعالجة الفقر. وهي دراسة وصفية اعتمدت على المسح الاجتماعي الشامل.

وتوصلت إلى نتائج من أهمها: اتسام معظم مجالات الدعم في المؤسسات الخيرية بالشمولية إزاء تعاملها مع مجالات التنمية المختلفة، بيد أن هذه المؤسسات تركز على المجال الدعوي، ومعالجة الفقر، أما من حيث إعداد البرامج فتبنى على أساس الحاجة إلى تحفيظ القرآن الكريم. وفي المجال الثقافي فيهتم بتنظيم الندوات والملتقيات العلمية، ونشر الثقافة الإسلامية. في حين تتمثل المشروعات التي تمولها في المجال التعليمي في البرامج الموجهة إلى الشباب واللقاءات العلمية. وأما في مجال الأسرة فتركز برامجها على تأهيل المقبلين على الزواج ومساعدتهم. وفي المجال المؤسسي تسهم بنشر ثقافة العمل المؤسسي، وتطوير القيادات المحلية. بينما المجال الاقتصادي يتمثل في نشر ثقافة العمل. وأما المجال الصحي فيتمثل في علاج المرضى وتجهيز العيادات المتنقلة. أما المشروعات التي تمولها في المجال الإعلامي فتتمثل في المواقع الإلكترونية، وفي سعيها إلى معالجة الفقر تركز على رعاية الأيتام،

المنح والبرامج التي تنفذها رسمياً للتقويم والمتابعة، وقد أشارت المؤسسات الخيرية المانحة إلى اللوائح والقوانين على أنها من أبرز العقبات التي تواجهها، كما أن القطاع الخيري يسهم إسهاماً كبيراً في تنمية المجتمع السعودي وفقاً لآراء المؤسسات الخيرية المانحة بالملكة العربية السعودية.

دراسة مؤسسة أول إنجاز، (2014م)، بعنوان: «التوجهات الجديدة للعمل الخيري بالملكة العربية السعودية لعام 1433-1437هـ الدمام: بدعم مؤسسة فرحان المبارك الخيري» وهدفت إلى معرفة التوجهات الجديدة للعمل الخيري بالملكة العربية السعودية، واستخدمت أسلوب دلفي بدعوة (173) شخصاً للمشاركة في ورش العمل، وشارك فيها (97) شخصاً، بالإضافة إلى عمل مقابلات شخصية ومجموعات تركيز. وكان من أهم نتائجها: أن العمل الخيري يتأثر بمتغيرات كثيرة في الفترة المقبلة، ويشمل التطور التقني، وزيادة الحضور النسائي في العمل الخيري، كما سيكون قاده من ذوي الكفاءة والمؤهلات العلمية المناسبة وينهجون نهج التخطيط الاستراتيجي، وكذلك يعملون على بناء تحالفات وشراكات، ويتبعون أسلوب القيادة الجماعية. ويتجه العمل الخيري في المملكة نحو المجال الإغاثي لمساعدة الفقراء، كما يتبنى المجالين التقني والإعلامي بتأسيس جمعيات افتراضية ثقافية ودعوية واجتماعية.

دراسة الصالح (2012م)، بعنوان: «المعونة بجهود المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي».



الخدمات لدى هذه المؤسسات. تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها - حسب علم الباحث - في العالم العربي؛ لتناولها دور المؤسسات الخيرية في المسؤولية الاجتماعية، بالملكة العربية السعودية، وكل الدراسات التي أُطلع عليها الباحث تتناول الشركات، ولم يعثر الباحث على دراسة واحدة تتناول المسؤولية الاجتماعية الاجتماعية للمؤسسات الخيرية والاجتماعية. وقد زوّدت هذه الدراسة الباحث بنتائج مهمة، لبعضها صلة وثيقة بالدارسة الحالية، مما أدى إلى تحديد معالمها الرئيسة، وتحقيق أهدافها، كما استفاد الباحث منها في وضع الإطار النظري لهذه الدراسة، وإعداد استبانتها. كما أسهمت الدراسات السابقة في مناقشة تساؤلاتها.

#### منهجية الدراسة وإجراءاتها:

##### 1 - نوع الدراسة ومنهجها:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، المعتمدة على منهج المسح الاجتماعي.

##### 2 - أداة الدراسة وطريقة تصميمها:

صمّم الباحث أداة الدراسة وهي الاستبانة التي شملت عددًا من الأسئلة والفقرات التي تعكس الجوانب المختلفة من أبعاد موضوع الدراسة، وتحقيق أهدافها، والإجابة عن تساؤلاتها المختلفة، وعرضت على عدد من الأساتذة والمختصين في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الملك سعود، حيث استفيد من مريّاتهم، كما أعيدت صياغة بعض الأسئلة

ومُساعدة المعسرين وأسر السُّجناء. وأمّا المشروعات التي تدعمها في المجال البيئي فمنها: توفير المياه النقية للشرب، ومكافحة التلوث البيئي. أمّا المعوّقات التي تُواجه المؤسسات الخيرية فتتمثل في قلة الدراسات العلمية الخاصة بتحديد تلك الاحتياجات.

وحسب ما ورد في معظم الدراسات السابقة المتوافرة نجد أنّ مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتخذ من مُنطلق أحادي، وقد صُعّب تحليله وربطه بمفاهيم أخرى، كما افتقرت بعض الدراسات إلى تحليل المفهوم في إطار نظري علمي شمولي؛ ما صُعّب على بعضهم إدراج هذا المفهوم تحت العلوم الاجتماعية أو التربوية أو الإنسانية، وتحديدًا علم الاجتماع أو الاقتصاد أو التربية الإسلامية أو ما يُمكن تصنيفه تصنيفًا تخصصيًا ضمن إطار علم الاجتماع والتنمية (بدرى، 2016م).

أظهرت الدراسات السابقة، أنّ أغلبها تناولت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والشركات الربحية، وبيّنت أن بعض المؤسسات الحكومية ركزت على جانب الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى تأكيدها أهمية المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة وفوائدها للمؤسسات والمجتمع، إذن نجد أن بعض الدراسات تناولت المسؤولية الاجتماعية من جوانب محددة، إمّا من حيث الوعي وإما من حيث الأهمية أو الواقع، وفي حين أن أغلب الدراسات التي تناولت المؤسسات الخيرية ركزت على جوانب الرعاية أكثر من تركيزها على الجوانب التنموية في مسارات تقديم

والفقرات وحذف بعضها الآخر، كذلك أضيفت عدد من الفقرات والأسئلة وفق ما اقترحه المحكمون. كما لجأ الباحث إلى استخدام أسلوب صدق المضمون، أو صدق المحتوى؛ بغرض التأكد من أن محتوى الاستبانة بعناصرها وعباراتها مفهومة للمجتمع الذي سيجيب عنها، وذلك عبر تطبيق الاستبانة تطبيقاً مبدئياً على عينة صغيرة من المهتمين بالعمل الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية، وبلغ عددهم (30) فرداً، وتبين من جرّاء هذا التطبيق وجود بعض الأسئلة التي لم يتسنّ فهمها لبعض المبحوثين، وبعد معرفة ذلك أعيد النظر في صياغة العبارات والأسئلة والفقرات من جديد، ومن ثم حذف بعضها، وتبديل بعض الكلمات والفقرات بأخرى.

كما استخدم معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الأداة. والجداول الآتية تبين صدق أداة الدراسة في محاورها وعباراتها المختلفة:

#### جدول رقم (1):

معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية للمحور ودرجة كل عبارة للمحور الأول: الدور الإستراتيجي للمؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية.

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
9	الدور الإستراتيجي للمؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية	**692.	0.05
10		**709.	0.05
11		**595.	0.05
12		**832.	0.05
13		**767.	0.05
14		**669.	0.05
15		**691.	0.05
16		**645.	0.05
17		**477.	0.05
18		**456.	0.05

**جدول رقم (2):**

معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية للمحور ودرجة كل عبارة للمحور الثاني،  
دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية.

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
19	دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية	.735**	0.05
20		**719.	0.05
21		**810.	0.05
22		**864.	0.05
23		**792.	0.05
24		**672.	0.05

**جدول رقم (3):**

معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية للمحور ودرجة كل عبارة للمحور الثالث، دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في المحافظة على البيئة

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
25	دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في المحافظة على البيئة	**592.	0.05
26		**602.	0.05
27		**733.	0.05
28		**849.	0.05
29		**762.	0.05

جدول رقم (4):

معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية للمحور ودرجة كل عبارة للمحور الرابع،  
الأساليب التي تتخذها المؤسسات والخيريات في التّواصل مع أصحاب المصلحة

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
30	الأساليب التي تتخذها المؤسسات والخيريات في التّواصل مع أصحاب المصلحة	**753.	0.05
31		**742.	0.05
32		**841.	0.05
33		**667.	0.05
34		**752.	0.05
35		**813.	0.05
36		**753.	0.05
37		**775.	0.05
38		**834.	0.05
39		**871.	0.05
40		**761.	0.05

جدول رقم (5):

معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية للمحور ودرجة كل عبارة للمحور  
الخامس مَعَوِّقات المسؤولية الاجتماعية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
41	مَعَوِّقات المسؤولية الاجتماعية	**673.	0.05
42		**717.	0.05
43		**637.	0.05
44		**759.	0.05
45		**829.	0.05
46		**880.	0.05
47		**831.	0.05
48		**801.	0.05
49		**675.	0.05

تبين من نتائج الجدول الأول والثاني والثالث (0.05).  
والرابع والخامس أنّ جميع معامل الارتباط لجميع  
المحاور تتمتع بدرجة عالية من الصدق؛ إذ كانت  
المعامل كلها قوية، ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة  
كرونباخ، والجدول الآتي يبين ذلك كما يلي:

**جدول رقم (6):**

**ثبات المُحتوى باستخدام معامل ألفا كرومباخ لمحاور الأداة وعباراتها.**

م	محاور الأداة	عدد العبارات	ثبات المحور	الترتيب
1	دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية	10	0.85	6
2	دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية	6	0.86	5
3	دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في المحافظة على البيئة	5	0.75	7
4	الأساليب التي تتخذها المؤسسات والجمعيات الخيرية في التواصل مع أصحاب المصلحة	11	0.94	1
5	مُعوقات المسؤولية الاجتماعية	9	0.90	4
		69	0.893	

يتضح من الجدول رقم (6) أنّ قيمة معامل الثبات العام للاستبانة عالية، حيث بلغت (0.89)، كما تراوحت معاملات الثبات ما بين (0.75-0.92)؛ ما يُشير إلى أن الاستبانة في محاورها المختلفة تتمتع بخصائص الاختبار الجيد. وتدلل نتائج الصدق والثبات المشار إليها سابقاً (7) يوضح تفاصيل ذلك على النحو الآتي:

على تتمتع الأداة بخصائص الاختبار الجيد. مجتمعة الدراسة وعيبتها:  
أ- مجتمع الدراسة:  
حدّد المجتمع بنحو (527) جمعية ومؤسسة خيرية ولجنة تنمية اجتماعية في مدينة الرياض، والجدول رقم (7) يوضح تفاصيل ذلك على النحو الآتي:

**جدول رقم (7):**

**المؤسسات والجمعيات الخيرية ولجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض.**

المجموع	بحوث ودراسات	إرشاد خيري	إرشاد أسري أهلي	ضيافة أطفال	لجان تنمية	جمعيات تعاونية	مؤسسات أهلية	جمعيات أهلية
527	7	10	13	58	100	46	105	188

ب- عينة الدراسة:  
بلغ حجم العينة (26) جمعية ومؤسسة خيرية ولجنة تنمية اجتماعية. وبلغ مجموع العاملين في تلك المؤسسات والجمعيات تقريباً نحو (2200) فرداً، وأمّا حجم عينة الدراسة في حال كون مجتمعها (2.200) فرد، (327) مفردة وفقاً لمعادلة (Crejcie & mowgan, 1970) عند نسبة خطأ 5%.  
بناء على ذلك، اختار الباحث (16) مفردة من كل جمعية ومؤسسة ولجنة تنمية اجتماعية، وبذلك بلغ حجم العينة (327) مفردة. وبعد جمع البيانات تبين عدم اكتمال (7) استبانات، ومن ثم انحصر حجم العينة في (320) مفردة تمثل المؤسسات والجمعيات الخيرية ولجان التنمية الاجتماعية بالرياض.

خصائص عينة الدراسة: العلمي، والتَّخَصُّص العلمي، وسنوات الخبرة في يحاول هذا الجزء التعريف بخصائص أفراد العمل، والوظيفة الحالية، ومجال عمل المؤسسة، عينة الدراسة، من حيث (الجنس، والسن، والمؤهل ونوعها)، وفيما يلي بيان ذلك كالآتي:

جدول رقم ( 8 ) :  
توزيع أفراد العينة حسب خصائصهم المختلفة (ن=320)

المتغير	التكرار	النسبة %
<b>وفق الجنس</b>		
نكر	216	67.5%
أنثى	104	32.5%
<b>وفق السن</b>		
أقل من 30 سنة	121	37.8%
من 30 إلى أقل من 40 سنة	115	35.9%
من 40 إلى أقل من 50 سنة	64	20.0%
50 سنة فأكثر	20	6.3%
<b>وفق المستوى التعليمي</b>		
ثانوي وما دون	44	13.8%
جامعي	231	72.2%
ماجستير	34	10.6%
دكتوراه	11	3.4%
<b>وفق التخصص العلمي</b>		
علوم اجتماعية	51	15.9%
علوم نفسية	18	5.6%
علوم إدارية	65	20.3%
علوم شرعية	119	37.2%
أخرى	67	20.9%
<b>وفق سنوات الخبرة</b>		
أقل من 5 سنوات	124	38.8%



28.7%	92	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
15.3%	49	من 10 إلى أقل من 15 سنة
17.2%	55	15 سنة فأكثر
<b>وفق الوظيفة</b>		
9.4	30	عضو مجلس إدارة
6.6	21	مدير تنفيذي
17.2	55	مدير قسم
59.4	190	موظف
7.5	24	أخرى
<b>وفق نوع المؤسسة</b>		
50.6%	162	جمعية خيرية
11.6%	37	مؤسسة خيرية
8,8%	28	جمعية تعاونية
28.4%	91	لجنة التنمية الاجتماعية
0,6%	2	أخرى
<b>وفق مجال عمل المؤسسة</b>		
6.3%	20	الرعاية الصحية
38.4%	123	الرعاية الاجتماعية
2.2%	7	الأبار والمساجد
6.3%	20	مهنية تدريبية
15.0%	48	المشاريع التعليمية

يعكس الجدول رقم (8) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، حيث تبين أن نسبة الذكور بلغت (67.5 %)، في حين بلغت نسبة الإناث (32.5 %)، وهذه نتيجة منطقية؛ إذ بدأت تظهر جمعيات نسائية بالملكة العربية السعودية في مجال العمل الاجتماعي، وبتركز أغلبها في المدن الكبرى، ومنها: مدينة الرياض، كما تشير النتائج إلى تنوع أفراد العينة ما بين الذكور والإناث، مما يعطي آراءً أكثر شموليةً حول ممارسة نشاطات المؤسسات والجمعيات والخيرية المسؤولية الاجتماعية. كما يوضح الجدول نفسه أن نسبة (37.8 %) كانت من نصيب الفئة التي أعمارها أقل من (30)

الذي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص أن نسبة أصحاب التخصصات الشرعية بلغت (37.2 %)، في حين بلغت نسبة الذين لم يذكروا تخصصاتهم (20.9 %)، وأمّا الذين ذكروا أن تخصصهم في العلوم الإدارية فبلغت نسبتهم (20.3 %)، أمّا في مجال العلوم الاجتماعية فكانت نسبتهم (15.9 %)، وهناك نسبة بلغت (5.6 %) للذين ذكروا أن تخصصهم في العلوم النفسية، وهذا النتيجة منطقية، لارتباط العمل الخيري في المملكة العربية السعودية بالثقافة الدينية والالتزام الديني أكثر من ارتباطه بالعمل الاجتماعي المؤسسي.

أمّا فيما يخص توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة، فهناك نسبة بلغت (38.8 %) من نصيب الذين سنوات خبرتهم أقل من خمس سنوات، وهذه النتيجة منطقية أيضاً، لأن أغلب أفراد العينة حديثو العمل في المؤسسات الخيرية، ثم يليهم أصحاب الخبرة من خمس إلى عشر سنوات بنسبة بلغت (28.7 %)، ثم يليهم من كانت نسبتهم أكثر من (15) سنة، وبلغت (17.2 %)، أمّا الذين كانت سنوات خبرتهم تتراوح ما بين (10 و 15) سنة فبلغت نسبتهم (15.3 %)، وتعد منطقية، لأن الجمعيات في عمومها والمؤسسات الخيرية تعتمد على التطوع اعتماداً كبيراً. ومن وجهة نظر الباحث، فإن هذا الأمر غير جيد لتلك الجمعيات والمؤسسات، حيث ينبغي أن توفر لعاملها استقراراً وظيفياً، لا أن تكون محطة عبور لوظائف أخرى: كالمؤسسات الحكومية أو الشركات.

سنة، تليهم الفئة التي أعمارها تبدأ من (30) سنة إلى أقل من (40) سنة بنسبة بلغت (35.9 %)، وهناك نسبة بلغت (20 %) للفئة العمرية المتراوحة ما بين (40 إلى أقل من 50) سنة، وهناك نسبة بلغت (6.3 %) للفئات التي أعمارها تبدأ من (50) سنة فأكثر، وهذا يبيّن أن معظم أفراد العينة من الشباب والشابات، وهذه النتيجة منطقية أيضاً، حيث إن أغلب سكان المملكة العربية السعودية من فئة الشباب؛ بدليل أن أعمار أغلبية أفراد عينة الدراسة بلغت أكثر من 30 سنة؛ وهذا ما ساعد العينة على امتلاك معارف وخبرات حول ممارسات العمل في المؤسسات والجمعيات الخيرية.

أما من حيث توزيع أفراد العينة حسب التخصص فقد اتضح أن نسبة الجامعيين هي العليا وبلغت (72.2 %)، في حين يأتي حمله المؤهل الثانوي في المرتبة الثانية؛ إذ بلغت نسبتهم (13.8 %)، أما حمله درجة الدكتوراه فبلغت النسبة (3.4 %) وهي نسبة معقولة يمكن أن تسهم في تحسين الأداء وتوجيه الأفراد نحو تحمل المسؤولية، والاهتمام بالعمل الطوعي، وبلغت نسبة حمله درجة الماجستير (10 %)؛ مما يعكس أن أغلب أفراد العينة من حملة الشهادة الجامعية أو الشهادات العليا التي يمكن أن تسهم في التوعية المجتمعية والتنمية المستدامة. أمّا بخصوص توزيع أفراد عينة الدراسة وفق التخصص فقد تبين من نتائج الجدول رقم (21)

في جوانب الخدمة الاجتماعية. أما فيما يخص توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مجال عمل المؤسسة، فقد بينت النتائج نسبة (38.4 %) كانت من نصيب الذين يعملون في مجال الرعاية الاجتماعية، ثم يليهم الذين يعملون في مؤسسات متعددة الأغراض بنسبة بلغت (31.9 %)، ثم يليهم الذين يعملون في مجال المشاريع التعليمية بنسبة بلغت (15 %)، وتساوت مجالات الرعاية الصحية والمهنية التدريبية بنسبة بلغت (6.3 %) لكل منهما، وأخيراً بلغت نسبة الذين يعملون في مجال الآبار والمساجد (2.2 %). وتعدّ هذه النتيجة مقبولة، إذ بدأت المؤسسات الخيرية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية تتنوع من حيث الأهداف والأغراض، وأصبحت كلمة (الخيري) نشاطاً من النشاطات الممارسة لدى هذه المؤسسات حسب أنظمة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، كما بدأت تنتشر جمعيات ومؤسسات جديدة لا تقتصر على العمل الخيري فقط، بل تهتم بجوانب أخرى: كالجانب التعليمي، والصحي، والتنموي، والتدريبي، وإن كان الهدف من نشأتها ينطلق من منطلق ديني.

### نتائج الدراسة ومناقشتها.

أولاً: نتائج التساؤل الأول: تمثل هذا التساؤل في الآتي:-  
ما دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية؟

وتعكس هذه النتيجة في الوقت نفسه تنوع الخبرات العملية؛ فالخبرة تعد من أكثر العوامل المؤثرة في إبداء الآراء نحو ممارسات المؤسسات.

يلحظ من نتائج الجدول السابق أن النسبة العظمى كانت من نصيب الموظّفين (59.4 %)، في حين بلغت نسبة الذين يشغلون وظيفة مدير قسم (17.2 %)، ثم يليهم الذين ذكروا أن وظيفتهم الحالية أعضاء مجلس إدارة وبلغت نسبتهم (9.4 %)، أما الذين يشغلون وظائف أخرى غير محدّدة فكانت نسبتهم (7.5 %)، وهناك نسبة بلغت (6.6 %) للذين ذكروا أن مسمى وظيفتهم الحالية مديرون تنفيذيون، وهذه نتيجة منطقية؛ لأن عينة البحث تستهدف الموظّفين العاملين بالجمعيات والمؤسسات الخيرية، وتنوع الفئات الوظيفية لأفراد العينة يُعطي خبرات أكثر حول ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الخيرية.

أما فيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة فقد تبين أن نصف أفراد العينة يعملون في جمعيات خيرية، بنسبة بلغت (50.6 %)، ثم يليهم الذين يعملون في لجان التنمية الاجتماعية بنسبة بلغت (28.4 %) ثم الذين ذكروا أنهم يعملون في مؤسسات خيرية بنسبة بلغت (11.6 %)، أما الجمعيات التعاونية فبلغت نسبة الذين يعملون فيها (8.8 %)، وأخيراً الذين ذكروا أنهم يعملون في مؤسسات أخرى بنسبة بلغت (0.6 %)، وهذه نتيجة منطقية أيضاً، حيث يغلب على العمل الخيري والاجتماعي التوجّه الخيري رغم وجود مؤسسات متعدّدة

ولقد أُجيب عن هذا التساؤل عبر (10) غير موافق بشدة». ولمعرفة رأي أفراد عينة الدراسة فقرات، وطلب من أفراد عينة الدراسة الاستجابة لتلك الفقرات بالاستناد إلى مقياس خماسي يضم الآتي: «موافق بشدة، موافق، لا أدري، غير موافق، الذي سيُجيب عن هذا التساؤل كما يلي:

#### جدول رقم (9):

البيانات الوصفية لرأي أفراد عينة الدراسة حول دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية (ن = 320).

م	العبارة	موافق بشدة		موافق		لا أدري		غير موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت.ج.
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
9	تشارك المؤسسة في الفعاليات والمناسبات الاجتماعية المختلفة.	36.6	117	35.6	114	22.5	72	4.4	14	4.03	0.923	1
10	تقدم المؤسسة مشاريع اجتماعية تسهم في تنمية المجتمع.	30.3	97	40	128	23.1	74	5	16	3.93	0.934	2
11	تقدم المؤسسة برامج للمنح التعليمية لبعض الفئات.	17.2	55	24.4	78	33.1	106	17.8	57	3.26	1.16	10
12	تهتم المؤسسة بقياس أثر المشاريع التي تدعمها أو تنفذها.	19.1	61	32.8	105	34.1	109	9.7	31	3.53	1.044	6
13	مشاريع المؤسسة مبنية على دراسات معدة وألويات المجتمع.	17.8	57	32.2	103	35.6	114	10.6	34	3.5	1.023	7
14	تشارك المؤسسة في توعية أفراد المجتمع في المجال الاجتماعي والاقتصادي.	23.4	75	33.1	106	32.8	105	9.1	29	3.68	0.982	4
15	تُنح المؤسسة فرصاً لمؤسسات المجتمع لاستخدام مرافقها.	21.6	69	31.9	102	35.3	113	9.4	30	3.62	0.985	5
16	تسعى المؤسسة إلى عقد شراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع تنموية مشتركة.	31.9	102	32.2	103	26.6	85	7.8	25	3.85	1.009	3
17	تركز المؤسسة على دعم البرامج ذات الطابع الديني أكثر من غيرها.	17.5	56	23.4	75	33.4	107	20.9	67	3.28	1.121	9
18	تركز المؤسسة على رعاية الفئات المحتاجة أكثر من تمكينها.	21.6	69	21.3	68	39.4	126	14.7	47	3.43	1.078	8
المتوسط العام للمحور = 3.5												

- يعكس الجدول رقم (9) البيانات الوصفية لرأي أفراد عينة الدراسة حول دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية، وتبين أن أفراد العينة في عمومهم يوافقون على أن للمؤسسات الخيرية دوراً في التنمية الاجتماعية؛ إذ بلغ المتوسط العام للمحور (3.5)، وحصلت «تشارك المؤسسة في الفعاليات والمناسبات الاجتماعية المختلفة» على المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (4.03)، وانحراف معياري قدره (0.923)، وأما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب العبارة القائلة «تقدم المؤسسة برامج للمنح التعليمية لبعض الفئات»، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.26)، وانحراف معياري قدره (1.16)، وجاء ترتيب العبارات الخاصة بدور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية وفق هذا المحور كما يلي:
1. «تشارك المؤسسة في الفعاليات والمناسبات الاجتماعية المختلفة»: جاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.03)، وانحراف معياري قدره (0.923) لأن مشاركة المؤسسة في الفعاليات والمناسبات الاجتماعية المختلفة في المجتمع يعد ذلك دوراً مهماً في تحقيق المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال الرعاية والدعم المالي، والمشاركة في النشاطات المختلفة داخل المجتمع وهذا بدوره يمثل نوعاً من الدعاية للجمعية أو المؤسسة والتعريف بها .
  2. «تقدم المؤسسة مشاريع اجتماعية تساهم في تنمية المجتمع»: حصلت هذه العبارة على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.93)، وانحراف معياري قدره (0.934)، تتطلب دائماً مشاريع التنمية الاجتماعية في المجتمعات المشاركة بين القطاع العام والخاص والمواطنين حتى تحقق التنمية دورها في النهوض بالمجتمع ومؤسساته، وعندما تقوم الجمعيات أو المؤسسات الخيرية بهذا الدور تصبح قد ساهمت إسهاماً فاعلاً في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.
  3. «تسعى المؤسسة إلى عقد شراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع تنموية مشتركة»: أتت هذه العبارة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.85)، وانحراف معياري قدره (1.009)، عقد شركات بين المؤسسات والجمعيات مع القطاع الخاص لتنفيذ المشروعات يعد أمراً مهماً لأن القطاع الخاص يحرص على نجاح مشاريعه التي ينفذها أو يشارك فيها وهذا بدوره يؤدي إلى نجاح المشروعات التي تقوم بها المؤسسات والجمعيات، مما يؤدي لخدمة المجتمع وتحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاهه بصورة ناجحة وإيجابية.
  4. «تشارك المؤسسة في توعية أفراد المجتمع في المجال الاجتماعي والاقتصادي»: تبوأ هذه

- العبارة المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.50)، وانحراف معياري قدره (1.023)، إذا كانت مشاريع المؤسسات منطلقة من دراسات لمعرفة أولويات المجتمع فهذا يعد دوراً إيجابياً في تنمية المجتمع وتحقيق دورها في المسؤولية المجتمعية.
8. «تُرَكِّزُ المُؤَسَّسَةُ على رعاية الفئات المحتاجة أكثر من تمكينها»: استحوذت هذه العبارة على المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ (3.43)، وانحراف معياري قدره (1.078)، وهذا من القطاعات المهمة التي ينبغي الاهتمام بها في المجتمعات.
9. «تُرَكِّزُ المُؤَسَّسَةُ على دعم البرامج ذات الطابع الديني أكثر من غيرها»: جاءت هذه العبارة في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ (3.28)، وانحراف معياري قدره (1.121).
10. «تقدم المُؤَسَّسَةُ برامج للمنح التعليمية لبعض الفئات»، حصلت هذه العبارة على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.26)، وانحراف معياري قدره (1.16).
- كما اتضح أن جميع نتائج هذا المحور لها ممارسات عالية في المؤسسات الخيرية، وبلغ متوسطها الحسابي (3.50)، وهذه نتائج منطقية تحمل نظرة إيجابية للعاملين تجاه هذه المؤسسات، ودورها في التنمية الاجتماعية بمجالات عديدة، بالإضافة إلى إسهامها
- العبارة المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.68)، وانحراف معياري قدره (0.982)، أي عمل أو مشروع تنموي أو اقتصادي لكي ينجح لابد أن تسبقه توعية كاملة لأفراد المجتمع بأهميته ودوره في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، وتعد المشاركة في توعية أفراد المجتمع دوراً مهماً في تحقيق المسؤولية.
5. «تُتيح المُؤَسَّسَةُ فرصاً لمُؤَسَّسات المُجتمع لاستخدام مرافقها»: حصلت هذه العبارة على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (3.62)، وانحراف معياري قدره (0.985)، فمن ضمن إسهام المؤسسات في تحقيق المسؤولية المجتمعية إتاحتها فرصاً لمؤسسات المجتمع لاستخدام مرافقها مما يؤدي إلى التفاعل بينها وبين مؤسسات المجتمع الأمر الذي يسهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.
6. «تهتم المُؤَسَّسَةُ بقياس أثر المشاريع التي تدعمها أو تنفذها»: جاءت هذه العبارة في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ (3.53)، وانحراف معياري قدره (1.044)، وهذا ما يسمى بالتغذية الراجعة للتأكد من نجاح مشاريعها من عدمه والعمل على تطويرها والنهوض بها لكي تحقق تنمية المجتمع.
7. «مشاريع المُؤَسَّسَةُ مبنية على دراسات معدة وأولويات المُجتمع»: كان من نصيب هذه



عام 2030م إلى أن درجة إسهامها في التنمية ضعيفة؛ لذلك وضعت وزارة العمل والتنمية عدّة برامج ومبادرات تطويرية لهذا القطاع حتى يكون مساهماً أكثر في التنمية الاجتماعيّة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (أول إنجاز، 2014م)، إذ أظهرت أنّ العمل الخيري في المملكة العربيّة السعوديّة يتجه نحو المجال الإغاثي: كمساعدة الفقراء، وتبني المجالين التقني والإعلامي عبر تأسيس جمعيات افتراضية: ثقافية ودعوية واجتماعية، كما تتفق هذه النتيجة أيضاً إلى حد ما مع ما خلصت إليه دراسة (الصالح، 2012م)، فقد كان من نتائجها أنّ معظم مجالات الدعم في المؤسسات الخيرية تتسم بالشمولية تجاه الجوانب التنموية المختلفة، بيد أنّ هذه المؤسسات تُركّز على المجال الدعوي، ومعالجة مشكلة الفقر.

وبذلك تكون نظرية الدور فاعلة إذا ما وُجدت في المؤسسات التطوعية مظلة تنظيمية عامة من شأنها تنظيم تلك المؤسسات؛ لتؤدي عملها بطريقة تكفل للمجتمع تحقيق الرفاهية، ورعاية بعض فئاته. كما تُؤكّد نظرية النسق الاجتماعي أنّ هذه المؤسسات أبنية اجتماعية تؤدي دوراً اجتماعياً، يؤدي إلى تكافل المجتمع وتكامله، بما يُعزز التنمية الاجتماعيّة بجميع قطاعاتها، وكذلك الحال مع نظرية أصحاب المصلحة، بحكم أنّ المجتمع داخل ضمن أصحاب المصلحة من قيام هذه المؤسسات، ولذلك لا بُدّ أن تعمل على توفير ما يحتاج إليه المجتمع بتغطية

في مجال التدريب والتأهيل والتوعية والتثقيف، وهذه من الوظائف الرئيسية لهذه المؤسسات، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة مؤسسة الملك خالد (2016م)، التي بينت مشاركة المؤسسات في الفعاليات والمناسبات الاجتماعيّة، وتقديمها مشاريع اجتماعية تُسهم في تنمية المجتمع، وعقدتها شراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع تنموية، وإسهامها في التوعية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وقياسها أثر المشاريع التي تدعمها أو تنفذها، وتبنيها المشاريع المبنية على الدراسات والأولويات، بالإضافة إلى علو مستوى ممارسة النشاطات المتعلقة بها.

جاءت عبارة «تركز المؤسسة على رعاية الفئات المحتاجة أكثر من تمكينها» في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ (3.43)، وانحراف معياري قدره (1.078)، وهذا يعني أنّ هذه المؤسسات تُركّز على الرعاية أكثر من تركيزها على التنمية الاجتماعيّة التي يسعى لها المجتمع، لا سيما أنّ الرعاية ضرورية لبعض الفئات التي تحتاج إليها، أمّا عبارة «تركز المؤسسة على دعم البرامج ذات الطابع الديني أكثر من غيرها»، فقد جاءت في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ (3.28)، وانحراف معياري قدره (1.121)، وبدرجة ممارسة منخفضة؛ وهذا ما يجعل للمجتمع أولويات ينبغي أن تحظى بالاهتمام أكثر من غيرها، وتنعكس على التنمية الاجتماعيّة، وعلى الرغم من أن نظرة العاملين كانت إيجابية تجاه الدور التنموي، فقد أشارت رؤية المملكة العربيّة السعوديّة

جوانب تنموية قد لا تستطيع المؤسسات الحكومية تلبيتها. وأما نظرية النظام العالمي الحديث فتعتمد على المشاركة المجتمعية، وتعزيز دور المؤسسات الاجتماعية بما يسهم في تفعيل جميع أفراد المجتمع؛ لتحقيق نهضته البشرية والعمرانية، وتشاركها أيضاً هذا الاهتمام النظرية المؤسسة الجديدة.

ثانياً: نتائج التساؤل الثاني: حدد هذا التساؤل في الآتي:

ما دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية؟

أجيب عن هذا التساؤل عبر (6) فقرات، وطلب من أفراد عينة الدراسة الاستجابة لتلك الفقرات بالاستناد إلى مقياس خماسي يضم الآتي: «موافق بشدة، موافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق بشدة»، ولمعرفة رأي أفراد عينة الدراسة حول دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية، يمكن استعراض نتائج الجدول رقم (10) الذي سيُجيب عن هذا التساؤل على النحو الآتي:

#### جدول رقم (10):

البيانات الوصفية لرأي أفراد عينة الدراسة حول دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية (ن=320).

م	العبارة	موافق بشدة		موافق		لا أدري		غير موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رقم
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
19	تسهم المؤسسة في دعم المشروعات الصغيرة.	20.9	67	24.7	79	36.9	118	15.3	49	3.47	1.053	1
20	تهتم المؤسسة بدعم مشاريع الأسر المنتجة.	26.3	84	18.1	58	35.6	114	16.3	52	3.47	1.152	2
21	تحرص المؤسسة على تبني ودعم مشاريع رواد الأعمال.	16.6	53	19.7	63	39.4	126	20.9	67	3.25	1.071	5
22	تسعى المؤسسة إلى دعم الأبحاث العلمية التي من نتائجها مشاريع تنموية.	11.6	37	22.5	72	36.6	117	21.3	68	3.08	1.106	6
23	تسعى المؤسسة إلى دعم المشاريع التي تُؤدُّ فرص عمل.	13.4	43	24.1	77	42.8	137	15.6	50	3.27	1.013	4
24	تقترح المؤسسة مشاريع اقتصادية تسهم في التنمية.	14.4	46	22.2	71	43.8	140	16.9	54	3.28	1	3
المتوسط العام للمحور = 3.30												

- يعكس الجدول رقم (10) البيانات الوصفية لرأي أفراد عينة الدراسة حول دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية، وقد تبين أن أفراد العينة في عمومهم يوافقون على أن للمؤسسات الخيرية دوراً في التنمية الاقتصادية؛ إذ بلغ المتوسط العام للمحور (3.3)، وحصلت عبارة «تسهم المؤسسة في دعم المشروعات الصغيرة» على المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (3.47)، وانحراف معياري قدره (1.05)، وأما المرتبة الأخير فكانت من نصيب العبارة الآتية: «تسعى المؤسسة إلى دعم الأبحاث العلمية التي من نتائجها مشاريع تنموية»، بمتوسط حسابي بلغ (3.08)، وانحراف معياري قدره (1.106)، وجاء ترتيب العبارات الخاصة بدور المؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية وفق هذا المحور كما يلي:
1. «تسهم المؤسسة في دعم المشروعات الصغيرة»: جاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.47)، وانحراف معياري قدره (1.053).
  2. «تهتم المؤسسة بدعم مشاريع الأسر المنتجة»: جاءت هذه العبارة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.47)، وانحراف معياري قدره (1.152).
  3. «تقترح المؤسسة مشاريع اقتصادية تسهم في التنمية»: أتت هذه العبارة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.28)، وانحراف معياري قدره (1).
  4. «تسعى المؤسسة إلى دعم المشاريع التي تولد فرص عمل»: حصلت هذه العبارة على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.27)، وانحراف معياري قدره (1.013).
  5. «تحرص المؤسسة على تبني ودعم مشاريع رواد الأعمال»: استحوذت هذه العبارة على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (3.25)، وانحراف معياري قدره (1.071).
  6. «تسعى المؤسسة إلى دعم الأبحاث العلمية التي من نتائجها مشاريع تنموية»: تبوأَت هذه العبارة المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.08)، وانحراف معياري قدره (1.106).
- يعد دعم المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة واقترح مشاريع اقتصادية تسهم في التنمية ودعم المشاريع التي تولد فرص عمل ودعم مشاريع رواد الأعمال وكذلك الأبحاث العلمية التي تسهم في إيجاد مشاريع تنموية للمجتمع كل ذلك يعد دوراً مهماً للمؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية في تلك المجالات والنهوض بها مما يحقق الأثر الفعال للمسؤولية الاجتماعية.
- تعدّ نتائج هذا المحور المتمثل في دور التنمية الاقتصادية منطقية ولها ممارسات متوسطة في عمومها، حيث تهتم هذه المؤسسات بدعم المشروعات الصغيرة للأفراد والأسر المنتجة لكونها من أهم

و(مؤسسة الملك خالد، 2016م). كما تتفق النتيجة نفسها مع ما جاء في رؤية المملكة العربية السعودية لعام (2030م)، وذلك في إشارتها إلى رفع الميزانية المرصودة للتطوُّع من (22) مليوناً إلى (450) مليون ريال سعودي بحلول عام (2030م)، وهذا يؤكد أن للمؤسسات الخيرية دوراً في التنمية الاقتصادية، وإن كان هذا الدور دون مستوى الطموح والتطلع.

وبما أن المؤسسات والجمعيات الخيرية تتجه نحو العمل الاجتماعي والإنساني والخيري، فإن عليها دوراً في التنمية الاقتصادية عبر مباشرة الإنتاج، العمل على استثمار الموارد المتاحة، سواء أمادية كانت أم مالية، أم بشرية، وتوظيفها وفق الضوابط الشرعية والأخلاقية بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ فالإسلام يدعو إلى تحصيل الثروة وتنميتها باتباع الأساليب المشروعة كجانب من جوانب تحقيق المسؤولية الاجتماعية، المعتمدة على التعاون والتكافل والتكامل؛ وكل ذلك من أجل التنمية الاقتصادية المسهمة في التقدم الاجتماعي، وهذا يتوافق مع ما تذهب إليه نظرية النسق الاجتماعي التي ترى أن المؤسسات التنموية تسهم في التنمية الاقتصادية، وكذلك الحال مع نظرية التبادل الاجتماعي التي ترى أن وجود تبادل بين أفراد المجتمع واستثمار القدرات وتوظيف الإمكانيات عبر مشاريع تنموية تخدم الجانب الاقتصادي، سوف يؤثر حتماً في الجانب الاجتماعي، وهذه النتيجة أيضاً تتفق مع ما ذهبت إليه نظرية الدور، إذ إن لهذه المؤسسات الاجتماعية

المشاريع المرسومة ضمن خططها الإستراتيجية، وجاءت الممارسات المتعلقة بالإسهام في المشروعات الصغيرة، ودعم الأسر المنتجة بدرجة عالية، في حين جاء اقتراح مشاريع تسهم في التنمية، ودعم المشاريع التي تولد فرص عمل، ودعم الأبحاث العلمية التي من نتائجها مشاريع تنموية بدرجة ممارسة مُنخفضة. وهذه النتيجة تنسجم مع أهداف هذه المؤسسات التي تُحدد في سياق بعض المشاريع، في نطاق قدراتها، وقد لا تتجه المؤسسات والجمعيات الخيرية إلى المشاريع الكبيرة المعتمدة على الوقف، كما جاء في دراسة (حيزوم، 2016م) التي حرصت على دراسة مدى فاعلية المسؤولية الاجتماعية من خلال نظام الوقف الإسلامي، وبيان دوره الوظيفي في العمل الاجتماعي عموماً، وفي مجال تمويل المرافق الخدمية خصوصاً: كالتعليم، والصحة، وتثبيت دعائم التكامل الاجتماعي، ومُحاربة الفقر، ودراسة حراسة الثغور، وحفظ بيضة الدولة. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه دراسة (وهيبة، 2011م)؛ عند بيانها أن المسؤولية الاجتماعية في الإسلام تتعدى العمل الخيري والتطوعي أو الهبات المالية إلى بناء المساجد والمراكز التعليمية والصحية، وكفالة الأيتام والأرامل، ورعاية المسنين، والحفاظ على حقوق الأجراء، وحماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة من مختلف أشكال الفساد، والمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتتفق هذه النتيجة مع ما أسفرت عنه دراسة (العربي وطربيا، 2012م)،

والخيرية دوراً في تحقيق التنمية الاقتصادية باستحداث مشاريع وبرامج تسهم في خفض معدلات البطالة لدى الأفراد، بحيث تُهيئ الفرص لممارسة نشاطات مختلفة تُؤدّي إلى زيادة دخل الفرد في المجتمع، مثل: المشروعات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة أو الشروع في برامج تنموية تأهيلية، تُؤدّي إلى الاستثمار بمشاريع متنوعة، تمثل الجوانب المهمة لتطبيق المؤسسات والجمعيات الخيرية معايير المسؤولية الاجتماعية؛ للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

نالتا: نتائج التساؤل الثالث: تمثل هذا التّساؤل في الآتي: ما دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في المحافظة على البيئة؟

أجيب عن هذا التّساؤل عبر (5) فقرات، وطلب من أفراد عينة الدراسة الاستجابة لتلك الفقرات بالاستناد إلى مقياس خماسي يضم الآتي: «موافق بشدة، موافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق بشدة»، ولمعرفة رأي أفراد عينة الدراسة حول دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في المحافظة على البيئة، يمكن استعراض نتائج الجدول رقم (11) الذي سيُجيب عن هذا التّساؤل على النحو الآتي:

#### جدول رقم (11):

البيانات الوصفية لرأي أفراد عينة الدراسة حول دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في المحافظة على البيئة (ن=320).

م	العبارة	موافق بشدة		موافق		لا أدري		غير موافق بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	رتبة
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
25	تعمل المؤسسة على تقليص تكاليف المياه والطاقة.	45	14.1	92	28.7	128	40	50	15.6	3.38	0.962	2
26	تعمل على تدوير النفايات داخل المؤسسة.	34	10.6	57	17.8	103	32.2	103	32.2	2.93	1.1	4
27	تحرص المؤسسة على نظافة البيئة المحيطة بها.	59	18.4	87	27.2	121	37.8	45	14.1	3.45	1.025	1
28	تدعم المؤسسة المبادرات والمشاريع المتعلقة بحماية البيئة والمحافظة عليها.	40	12.5	75	23.4	137	42.8	57	17.8	3.24	0.998	3
29	تُصمّم المؤسسة المباني التابعة لها وفق اشتراطات المباني الخضراء.	33	10.3	38	11.9	136	42.5	87	27.2	2.89	1.058	5
المتوسط العام للمحور = 3.18												

- يعكس الجدول رقم (11) البيانات الوصفية لرأي أفراد عينة الدراسة حول دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في المحافظة على البيئة، وتبين أنّ أفراد العينة في عمومهم يوافقون على أنّ للمؤسسات الخيرية دوراً في المحافظة على البيئة؛ إذ بلغ المتوسط العام للمحور (3.18)، وحصلت عبارة «تحرص المؤسسة على نظافة البيئة المحيطة بها» على المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (3.45)، وانحراف معياري قدره (1.025)، وبدرجة ممارسة مُرتفعة، وأمّا المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب العبارة الآتية «تصمّم المؤسسة المباني التابعة لها وفق اشتراطات المباني الخضراء»، وبمتوسط حسابي بلغ (2.89)، وانحراف معياري قدره (1.06)، وجاء ترتيب العبارات الخاصة بدور المؤسسات والجمعيات الخيرية وفق هذا المحور مرتبة كالاتي:
1. «تحرص المؤسسة على نظافة البيئة المحيطة بها»: وجاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.45)، وانحراف معياري قدره (1.025).
  2. «تعمل المؤسسة على تقليص تكاليف المياه والطاقة»: حصلت هذه العبارة على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.38)، وانحراف معياري قدره (0.962).
  3. «تدعم المؤسسة المبادرات والمشاريع المتعلقة بحماية البيئة والمحافظة عليها»: أتت هذه العبارة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.24)، وانحراف معياري قدره (0.998).
4. «تعمل على تدوير النفايات داخل المؤسسة»: جاءت هذه العبارة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (2.93)، وانحراف معياري قدره (1.1).
5. «تصمّم المؤسسة المباني التابعة لها وفق اشتراطات المباني الخضراء»، حصلت هذه العبارة على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.89)، وانحراف معياري قدره (1.058).
- يعدّ الاهتمام بالبيئة في جوانبها المختلفة من الأمور المهمة في هذا العصر وأصبحت هناك العديد من الجمعيات والمؤسسات التي تدعوا إلى الاهتمام بالبيئة في مختلف أنحاء العالم ويلاحظ أن هناك اهتمام بالنواحي البيئية في أنظمة المملكة العربية السعودية المختلفة واشتراطات على المؤسسات والجمعيات الخيرية للاهتمام بالبيئة في برامجها وأنشطتها وهذا بدوره يعد من صميم تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.
- تعدّ نتائج هذا المحور مقبولة، وقد تراوحت الممارسة ما بين متوسطة إلى منخفضة، وهذا يعود إلى كون هذه المؤسسات خيرية واجتماعية تهتم بالبيئة المحيطة بها في جميع ممارساتها، وذلك من منطلق أن الدين الإسلامي يحثُّ على احترام البيئة وصونها، وذلك رغم مجيء عبارتي «تعمل على تدوير النفايات داخل المؤسسات»، و«تصمّم



حول الشركات عن التي أعدت المؤسسات والجمعيات الخيرية من حيث الأهداف، إذ ربما تهتم الشركات بالربح على حساب البيئة، وهذه الممارسة تتعارض مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية، وقوانين الاهتمام بالبيئة وهو ما تؤكد عليه نظرية أصحاب المصلحة، التي ترى أن البيئة جزء أساسي من مكونات المجتمع، وهذا يعني أن المحافظة عليها مسؤولية الجميع بلا استثناء. ولا ننسى أن القاعدة الشرعية للإسلام سبّاقة للنظريات والقوانين الوضعية في الجانب الاجتماعي، والاهتمام بالبيئة.

رابعاً: نتائج التساؤل الرابع: تمثل هذا التساؤل في الآتي:

ما الأساليب التي تتخذها المؤسسات والجمعيات الخيرية في التواصل مع أصحاب المصلحة؟

أجيب عن هذا التساؤل عبر (11) فقرة، وطلب من أفراد عينة الدراسة الاستجابة لتلك الفقرات بالاستناد إلى مقياس خماسي يضم الآتي: «موافق بشدة، موافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق بشدة»، ولمعرفة رأي أفراد عينة الدراسة حول الأساليب التي تتخذها المؤسسات والجمعيات الخيرية في التواصل مع أصحاب المصلحة، يمكن استعراض نتائج الجدول رقم (12) الذي سيُجيب عن هذا التساؤل على النحو الآتي:

المؤسسة المباني التابعة لها وفق اشتراطات المباني الخضراء». في المرتبة الأخيرة وبدرجة ممارسات ضعيفة .

وهذا في نظر الباحث يرجع إلى بعد الأهداف التي وضعتها هذه المؤسسات عن هذا الاهتمام، وربما لا يكون لديها نفايات تستحق الاهتمام والعناية، كما أن الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث، والتي تناولت المؤسسات الخيرية والأهلية، لم تتطرق لهذا المحور، ولم تفرده بالدراسة، في حين توجد دراسات قريبة منها، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (العبدان، 2014م)، في إشارتها إلى اهتمام الشركات بتنظيم خطة للطوارئ في حال حدوث كوارث بيئية، وإسهامها مع الجهات ذات العلاقة في المحافظة على نظافة البيئة؛ لأن طبيعة أعمالها تؤدي إلى نتائج مضرّة في البيئة، ومن منطلق المسؤولية الاجتماعية عليها معالجة الأضرار التي تحدثها.

وهذه الممارسات أساسية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات والجمعيات كافة، دون استثناء، وتحتاج إلى أن توضع ضمن أهدافها وخططها الإستراتيجية. وهذه النتيجة تتفق مع ما أسفرت عنه دراسة (وهيبة، 2011م)، في حين تختلف عما توصلت إليه دراسة (السعدي، 2010م)، التي كان من نتائجها أن الشركات لا تولي اهتماماً عند ممارستها المسؤولية الاجتماعية البيئية وصونها من الأضرار، وتختلف الدراسات

جدول رقم (12):

البيانات الوصفية لرأي أفراد عينة الدراسة حول الأساليب التي تتخذها  
المؤسسات والجمعيات الخيرية في التّواصل مع أصحاب المصلحة (ن = 320).

م	العبارة	موافق بشدة		موافق		لا أدري		غير موافق		المتوسط	الانحراف المعياري	رتبة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
30	تنظم المؤسسة لقاءات دورية مع أصحاب المصلحة.	47	14.7	109	34.1	124	38.8	37	11.6	3	0.9	8
31	تتواصل المؤسسة مع أصحاب المصلحة عبر وسائل التّواصل الاجتماعي.	112	35	117	36.6	33	10.3	2	0.6	112	35	4
32	يتم التّواصل من خلال الدّراسات والمسوحات الاستطلاعية.	42	13.1	88	27.5	119	37.2	58	18.1	13	4.1	10
33	يتم التّواصل من خلال المقابلات مع المستفيدين من الخدمات.	62	19.4	94	29.4	127	39.7	33	10.3	4	1.3	7
34	يتم التّواصل عبر عقد اجتماعات مع الخبراء والمختصين بالعمل التّموي.	61	19.1	105	32.8	117	36.6	33	10.3	4	1.3	5
35	تتواصل المؤسسة مع أصحاب المصلحة عبر الموقع الإلكتروني.	53	16.6	94	29.4	125	39.1	44	13.8	4	1.3	9
36	تحرص المؤسسة على الاستفادة من المقترحات والشكاوى المقدمة من المستفيدين.	62	19.4	104	32.5	116	36.3	32	10	6	1.9	6
37	توجد جهة متخصصة بالمؤسسة لدراسة نتائج التّواصل مع أصحاب المصلحة.	48	15	70	21.9	132	41.3	44	13.8	26	8.1	11
38	المؤسسة تسعى إلى تعزيز صورتها الذهنية في المجتمع.	116	36.3	97	30.3	92	28.7	10	3.1	5	1.6	1
39	المؤسسة تصدر تقارير دورية عن الأداء الإداري والمالي شفافياً.	85	26.6	87	27.2	100	31.3	33	10.3	15	4.7	3
40	تهتم المؤسسة بقياس مستوى الرضا عن خدماتها.	79	24.7	91	28.4	115	35.9	28	8.8	7	2.2	2
المتوسط العام للمحور = 3.5												

وجاءت عبارة «المؤسسة تسعى لتعزيز صورتها الذهنية في المجتمع» في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.97) وانحراف معياري قدره (0.958)، وأمّا المرتبة الأخير فكانت من نصيب العبارة «توجد جهة متخصصة بالمؤسسة لدراسة

يُوضّح الجدول رقم (12) البيانات الوصفية لرأي أفراد عينة الدراسة حول الأساليب التي تتخذها المؤسسة في التّواصل مع أصحاب المصلحة، وتبيّن أنّ أفراد العينة في عمومهم يوافقون على هذه الأساليب؛ إذ بلغ المتوسط العام للمحور (3.5)،

- نتائج التّواصل مع أصحاب المصلحة»، وبمتوسط حسابي بلغ (3.2)، وانحراف معياري قدره (1.12)، وجاءت العبارات الخاصة بالأساليب التي تتخذها المؤسسات والجمعيات الخيرية في التّواصل مع أصحاب المصلحة وفق هذا المحور مرتبة كما يلي :
1. «المؤسسة تسعى لتعزيز صورتها الذهنية في المجتمع»: أتت هذه العبارة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.97)، وانحراف معياري قدره (0.958).
  2. «تهتم المؤسسة بقياس مستوى الرضا عن خدماتها»: جاءت العبارة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.65)، وانحراف معياري قدره (1.016).
  3. «المؤسسة تصدر تقارير دورية عن الأداء الإداري والمالي بشفافية»: حصلت هذه العبارة على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.61)، وانحراف معياري قدره (1.123).
  4. «تتواصل المؤسسة مع أصحاب المصلحة عبر وسائل التّواصل الاجتماعي»: تبوأَت هذه العبارة المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.58)، وانحراف معياري قدره (0.916).
  5. «يتم التّواصل عبر عقد اجتماعات مع الخبراء والمختصين بالعمل التنموي»، جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي
- بلغ (3.58)، وانحراف معياري قدره (0.953).
6. «تحرص المؤسسة على الاستفادة من المقترحات والشكاوى المقدمة من المستفيدين»: حصلت هذه العبارة على المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ (3.58)، وانحراف معياري قدره (0.973).
  7. «يتم التّواصل من خلال المقابلات مع المستفيدين من الخدمات»: جاءت هذه العبارة في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.55)، وانحراف معياري قدره (0.959).
  8. «تنظم المؤسسة لقاءات دورية مع أصحاب المصلحة»: أتت هذه العبارة في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ (3.50)، وانحراف معياري قدره (0.913).
  9. «تتواصل المؤسسة مع أصحاب المصلحة عبر الموقع الإلكتروني»: حصلت هذه العبارة على المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ (3.46)، وانحراف معياري قدره (0.966).
  10. «يتم التّواصل من خلال الدّراسات والمسوحات الاستطلاعية»: جاءت هذه العبارة في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي بلغ (3.28)، وانحراف معياري قدره (1.035).
  11. «توجد جهة متخصصة بالمؤسسة لدراسة نتائج التّواصل مع أصحاب المصلحة»:

الاجتماعية، لا على مستوى الشركات ولا على مستوى المؤسسات الخيرية والأهلية، وهنا تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها الدراسة الأولى التي تناولت هذه المؤسسات في محيط هذا الجانب.

وهذه النتيجة تتفق مع ما ذهبت إليه نظرية أصحاب المصلحة، فكلما كان هناك تواصل جيد مع أصحاب المصلحة بكل شرائحهم وباستخدام جميع الوسائل المتاحة، المباشرة منها وغير المباشرة، كان العائد جيداً على المؤسسة وسبل أداء برامجها، وهذا ما تؤكد أيضاً نظرية التبادل الاجتماعي، حيث يفترض أن تتبادل هذه المؤسسات والجمعيات الخيرية المعلومات والبرامج مع أصحاب المصلحة، سواء أكان ذلك داخل المؤسسة أم خارجها، وينتج عن هذا التبادل الاجتماعي ولاء وظيفي للمؤسسة، وأداء العاملين العمل بإتقان، وتقليل التكاليف. وعلى المستوى الخارجي ينتج قبول اجتماعي ودعم مالي ومعنوي يساعد على أداء أدوارها؛ وكلما كانت لدى هذه المؤسسات الخيرية إستراتيجية واضحة، وتناسب كل شريحة، وتختار الوسائل المناسبة لها، انعكس ذلك على تطورها وتقدمها، ومن ثم يتحقق الإسهام الفعال في المسؤولية الاجتماعية التي تعد هدفاً من أهداف التنمية المستدامة.

خامساً: نتائج التساؤل الخامس: تمثل هذا

التساؤل في الآتي:

ما المعوقات التي تحد من تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات والجمعيات الخيرية؟

استحوذت هذه العبارة على المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (3.22)، وانحراف معياري قدره (1.112).

تعد جميع النتائج المستخلصة من هذا المحور منطقية، كما أن درجة ممارستها عالية؛ لأن جميع الجهات تسعى إلى التواصل مع جميع أصحاب المصلحة تواصلاً فعالاً؛ حتى تحسن من صورتها أمام المجتمع باستخدام جميع الوسائل المتاحة للحصول على الدعم المالي، ولا سيما أن هذا النوع من التواصل يعد من أهم الوسائل التي تستخدمها المؤسسات في تعزيز موقفها لدى أصحاب المصلحة، بل هي من الممارسات المهمة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، لأن نتائج تطبيق إستراتيجيات التواصل تنعكس على المنظمات عموماً، والمؤسسات الخيرية خصوصاً، وذلك باستثناء التواصل من خلال الدراسات والمسوح الاستطلاعية، فقد جاءت درجة الممارسة منخفضة، وذلك على الرغم من أهمية هذه الوسيلة لتلك المؤسسات، كذلك حصلت عبارة: «توجد جهة متخصصة بالمؤسسة لدراسة نتائج التواصل مع أصحاب المصلحة»، على درجة منخفضة، مما يعني أن الوسائل السابقة ربما تكون مجرد وسائل غير فاعلة، وفي حال عدم وجود جهة تدرس نتائج هذا التواصل واللقاءات، فإن هذا يجعل التعامل مع الوسائل السابقة مضيعة للوقت. وحرى بالذكر أن الباحث لم يطلع على دراسات سابقة تناولت هذا المحور في إطار المسؤولية

أجيب عن هذا التساؤل عبر (9 فقرات، وطلب من أفراد عينة الدراسة الاستجابة لتلك الفقرات بالاستناد إلى مقياس خماسي يضم الآتي: «موافق بشدة، موافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق بشدة»، ولمعرفة رأي أفراد عينة الدراسة حول المعوقات التي تحد من تطبيق المسؤولية الاجتماعية في أوساط المؤسسات والجمعيات الخيرية، يمكن استعراض نتائج الجدول رقم (13) الذي سيُجيب عن هذا التساؤل على النحو الآتي:

### جدول رقم (13):

البيانات الوصفية لرأي أفراد عينة الدراسة حول المعوقات التي تحد من تطبيق المسؤولية الاجتماعية (ن=320).

م	العبارة	موافق بشدة		موافق		لا أدري		غير موافق بشدة		الانحراف المعياري	المتوسط	م
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
41	عدم وجود خطة استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة.	17.2	55	25.9	83	37.8	121	14.7	47	1.066	3.37	9
42	قلة المخصصات المالية لبرامج المسؤولية الاجتماعية في موازنة المؤسسة.	25.3	81	29.7	95	32.5	104	9.7	31	1.049	3.65	5
43	عدم اقتناع أصحاب المؤسسات بأهمية المسؤولية الاجتماعية.	18.1	58	26.6	85	37.8	121	13.4	43	1.059	3.41	8
44	عدم وجود معايير واضحة لتقويم المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات.	21.6	69	24.7	79	42.5	136	10	32	0.978	3.55	7
45	قلة الكوادر المتخصصة في مجال المسؤولية الاجتماعية	24.7	79	27.2	87	36.3	116	11.3	36	0.995	3.64	6
46	ندرة الدراسات العلمية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخيرية.	25.9	83	26.9	86	38.8	124	7.5	24	0.97	3.69	3
47	عدم إشراك العاملين وأفراد المجتمع في تحديد نشاطات المسؤولية الاجتماعية.	26.9	86	26.9	86	35.3	113	9.1	29	1.026	3.68	4
48	التداخل بين مفهوم العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.	32.2	103	25.9	83	32.5	104	7.5	24	1.037	3.79	2
49	توجد بعض القيود من المؤسسات الحكومية على تقديم الخدمات الاجتماعية.	31.3	100	34.4	110	25.6	82	6.6	21	1.006	3.86	1
المتوسط العام للمحور = 3.62												

4. «عدم إشراك العاملين وأفراد المجتمع في تحديد نشاطات المسؤولية الاجتماعية»: حصلت هذه العبارة على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.69)، وانحراف معياري قدره (0.97).
5. «قلة المخصصات المالية لبرامج المسؤولية الاجتماعية في موازنة المؤسسة»: جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (3.65)، وانحراف معياري قدره (1.049).
6. «قلة الكوادر المتخصصة في مجال المسؤولية الاجتماعية»: أتت هذه العبارة في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ (3.64)، وانحراف معياري قدره (0.995).
7. «عدم وجود معايير واضحة لتقويم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات»: حصلت هذه العبارة على المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.55)، وانحراف معياري قدره (0.978).
8. «عدم اقتناع أصحاب المؤسسات بأهمية المسؤولية الاجتماعية»: جاءت هذه العبارة في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ (3.41)، وانحراف معياري قدره (1.059).

- يعكس الجدول رقم (13) البيانات الوصفية لرأي أفراد عينة الدراسة حول المعوقات التي تحد من تطبيق المسؤولية الاجتماعية في أوساط المؤسسات والجمعيات الخيرية، وتبين أن أفراد العينة في عمومهم يوافقون على تلك المعوقات؛ إذ بلغ المتوسط العام للمحور (3.62)، وجاءت عبارة «توجد بعض القيود من المؤسسات الحكومية على تقديم الخدمات الاجتماعية» في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.86) وانحراف معياري قدره (1.01)، أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب العبارة الآتية: «عدم وجود خطة إستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة» بمتوسط حسابي بلغ (3.37)، وانحراف معياري قدره (1.06)، وجاء ترتيب العبارات الخاصة بالمعوقات التي تحد من تطبيق المسؤولية الاجتماعية وفق هذا المحور مرتبة كالتالي:
1. «توجد بعض القيود من المؤسسات الحكومية على تقديم الخدمات الاجتماعية»: جاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.86)، وانحراف معياري قدره (1.006).
  2. «التداخل بين مفهوم العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة»: حصلت هذه العبارة على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.79)، وانحراف معياري قدره (1.037).
  3. «ندرة الدراسات العلمية المتعلقة بالمسؤولية

9. «عدم وجود خطة إستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة»: أتت هذه العبارة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.37)، وانحراف معياري قدره (1.066). ناقش هذا المحور عددًا من المعوقات التي تحد من تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات والجمعيات الخيرية حيث يسهم ضعف مستوى ثقافة المسؤولية الاجتماعية، لدى معظم أصحاب القرار في المؤسسات والجمعيات الخيرية، في إعاقة تنفيذ عديد من البرامج، أو عدم تحقيق غيرها للأهداف المنشودة منها، ويخلق في الوقت نفسه فجوة بين توجهات ومقاصد تلك البرامج والنتائج المتحققة منها، والتداخل بين مفهوم العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية وندة الدراسات المتعلقة بها إلى جانب غياب التخطيط الإستراتيجي لأعمال المسؤولية الاجتماعية. ولما للمسؤولية الاجتماعية من آثار اقتصادية واجتماعية وتنموية على القطاعين العام والخاص في أي بلد في العالم لا بد من العمل على حل هذه المعوقات

وتتفق هذه النتائج الكمية مع ما أسفرت عنه الدراسات السابقة التي تناولت المسؤولية الاجتماعية، على مستوى الشركات والمؤسسات الخيرية.

#### توصيات:

تعد المسؤولية الاجتماعية إحدى الأدوات المهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والمؤسسات والجمعيات الخيرية هي الدعامة الأساسية في تحقيق ذلك، ونجاحها في القيام بدورها في المسؤولية الاجتماعية يمثل المنطلق الإستراتيجي لأنشطة العديد من المنظمات في المجتمعات الحديثة حيث أصبح توجيه المؤسسات والجمعيات الخيرية نحو خدمة المجتمع هاجسًا مثله مثل المنافسة على العملاء، ومن خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فقد خرجت بالتوصيات الآتية:-

1. العمل على تفعيل دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال التزامها بثلاث مبادئ هي: الاحترام والمسؤولية تجاه العاملين وأفراد المجتمع، دعم

تعد من تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات والجمعيات الخيرية حيث يسهم ضعف مستوى ثقافة المسؤولية الاجتماعية، لدى معظم أصحاب القرار في المؤسسات والجمعيات الخيرية، في إعاقة تنفيذ عديد من البرامج، أو عدم تحقيق غيرها للأهداف المنشودة منها، ويخلق في الوقت نفسه فجوة بين توجهات ومقاصد تلك البرامج والنتائج المتحققة منها، والتداخل بين مفهوم العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية وندة الدراسات المتعلقة بها إلى جانب غياب التخطيط الإستراتيجي لأعمال المسؤولية الاجتماعية. ولما للمسؤولية الاجتماعية من آثار اقتصادية واجتماعية وتنموية على القطاعين العام والخاص في أي بلد في العالم لا بد من العمل على حل هذه المعوقات

تعد جميع هذه النتائج منطقية؛ إذ جاءت هذه المعوقات بدرجات عالية، ما عدا عبارة «عدم وجود خطة إستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة»، فقد جاءت بدرجة منخفضة، وتتفق هذه النتيجة مع أغلب ما توصلت إليه الدراسات السابقة كدراسة كل من: (الغرفة التجارية بالرياض، 2016م)، و (العبدان، 2014م)، و(مؤسسة الملك خالد الخيرية،



البيئة. سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه الشركة للمجتمع مع البيئة أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع، ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة.

4. يتضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والجمعيات الخيرية ضرورة وجود علاقات ووسائل اتصال مع أصحاب المصلحة بها والمجتمع بشكل عام، وعليه توصي الدراسة بضرورة دمج المسؤولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة المؤسسات والجمعيات الخيرية، وكذلك تقوية العلاقات مع أصحاب المصلحة من خلال الإجابة عن التساؤلات التي تشغلهم، والاستمرار في الحوار مع كافة الأطراف المعنية في المجتمع.

5. أكدت نتائج الدراسة وجود العديد من المعوقات التي تواجه دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في المسؤولية الاجتماعية، وعليه توصي الدراسة بإزالة تلك المعوقات من خلال العمل على نشر المسؤولية الاجتماعية لديها، والعمل على إيجاد أطر عمل جذابة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وتحفيز الشركات للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية لتشمل

المجتمع ومساندته، حماية البيئة، ونشر الوعي من خلال أجهزة الإعلام المختلفة، ووسائل التواصل الاجتماعي بثقافة المسؤولية الاجتماعية وتعزيزها، وذلك بوضع برامج توعوية لها تتناولها من حيث مفهومها، وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة.

2. أكدت نتائج الدراسة الدور الكبير للمؤسسات والجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية في المجتمع وعليه توصي الدراسة بتفعيل هذا الدور عن طريق إيجاد ودعم برامج اجتماعية، اقتصادية، وثقافية مستدامة مستفيدة من الاحتياجات والأوليات الوطنية، والاستثمار في الموارد البشرية وخلق فرص عمل وإيجاد بيئة صحية آمنة، وحل المشكلات الاجتماعية في البلاد من خلال تفعيل مفهوم المسؤولية المجتمعية في المؤسسات والجمعيات الخيرية.

3. حيث عكست نتائج الدراسة ما للمؤسسات والجمعيات الخيرية من دور في المحافظة على البيئة، وعليه توصي بضرورة إلزام الشركات بالقوانين المختلفة خاصة في ما يتعلق بالحفاظ على البيئة، واهتمام بهموم المجتمع والبيئة اهتماماً كافياً، والأخذ بعين الاعتبار ثلاثية أضلاع التنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وحماية

نخش، مجد الدين عمر خيرى. (1999م). علم الاجتماع: المنهج والموضوع. ط. 1، عمان: دار مجدلاوي للنشر. السعدي. سيف بن ناصر (2010م). المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص ودورها في دعم الجمعيات الاهلية في سلطنة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، سلطنة عمان: جامعه السلطان قابوس. شويخ، هناء احمد. (2016م). دور بعض المحددات الديموغرافية والنفسية في القيام بسلوك المسؤولية الاجتماعية بين طلاب الجامعة، المؤتمر الدولي العلمي الاول للمسؤولية الاجتماعية: الدوحة.

الصالح، عبدالكريم عبدالرحمن. (2012م). جهود المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية. الرياض: جامعه الامام محمد بن سعود الاسلاميه. العبدان، الاء محمد عبد العزيز. (2014م). معوقات اداء المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المجتمع السعودي. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

عثمان، سيد أحمد. (2010م). التحليل الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية. ط. 1، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

العربي، مصطفى، طريبا نذير. (2012م). المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية، الملتقى الدولي الثالث لمنظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية. بشار، الجزائر: جامعه بشار.

عرعور، مليكة. (2017م)، المسؤولية الاجتماعية وافرازاتها من منظور سوسيولوجي، المؤتمر الدولي العلمي الثاني للمسؤولية الاجتماعية، الدوحة.

الغرفة التجارية بالرياض. (2016م). دور القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية المستدامة، الرياض.

الفيزوز، آباد. (1407). القاموس المحيط. ط. 2، بيروت: مؤسسة الرسالة.

مسؤوليتها تجاه أفراد المجتمع المتعاملين معها، والعمل إيجاد فرص عمل للشباب لاستيعاب مشكلة البطالة، وأن تصبح المسؤولية المجتمعية ماثرة في المجتمع وفي التنمية المستدامة من خلال أخذها شكلاً تنظيمياً ومؤسسياً له خطة وأهداف محددة.

## المصادر والمراجع:

### أولاً/ المصادر والمراجع العربية:

أحمد، عمر عبد الجبار محمد. (2000م). نظريات اجتماعية معاصرة. ط. 1، الخرطوم: مطابع جامعه الخرطوم.

بدري، أميرة يوسف بابكر. (2016م). المسؤولية الاجتماعية تحليل مضمون معرفي، الرياض: الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية.

البريشن، عبد العزيز عبد الله. (2014م). معجم المصطلحات الاجتماعية. ط. 1، الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية.

حجازي، محمد فؤاد. (1980م). النظريات الاجتماعية. ط. 1، القاهرة: مكتبة وهبة.

حجازي، مصطفى. (2012م). نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين. ط. 1، البحرين: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون.

الحسن، احسان محمد. (2005م). النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، عمان: دار وائل.

حيزوم، عبد الرحيم. (2016م). المسؤولية المجتمعية من خلال نظام الوقف الاسلامي، المؤتمر العلمي الدولي الاول للمسؤولية المجتمعية، الدوحة.

- International Forum of Business Organizations and Social Responsibility (in Arabic). Bashar, Algeria: University of Bashar.
- Al-Barthin, Abdul Aziz Abdullah. (2014). Glossary of Social Terms (in Arabic). Riyadh: King Khalid Foundation.
- Al-Kahlawi, Rajab Mohamed Al-Sayed. (2016). The limits of administrative control on associations and private institutions (in Arabic). Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
- Al-Mahmoud, Muhammad Abdul Aziz. (2015). Criminal Responsibility for Misuse of Social Media (in Arabic). Riyadh: Jawahar Al-Tarath Publishing House.
- Al-Qahtani, Sultan Menahi. (2012). Evaluation of Small Projects in Charity Societies (in Arabic). Riyadh: Ministry of Social Affairs.
- Al-Saadi, Saif Nasser. (2010). *Social Responsibility of Private Sector Companies and Their Role in the Work of NGOs in Amman Sultanat (in Arabic)*. Unpublished Master Thesis, Faculty of Arts. Oman: Sultan Qaboos University.
- Al-Saleh, Abdul Karim Abdulrahman. (2012). The Efforts of Charity Institutions in Community Development, Master Thesis (in Arabic). Riyadh: Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Faculty of Social Sciences.
- Aroar, Malika. (2017). Social Responsibility and its Implications from a Sociological Perspective (in Arabic). The 2<sup>nd</sup> International Conference on Social Responsibility, Doha: Qatar.
- Badri, Amira Youssef Babeker. (2016). Social Responsibility-Content Analysis of knowledge, Riyadh (in Arabic). Riyadh: Saudi Social Responsibility Network.
- First Achievement Foundation, (Awal Enjaz). (2014). *New Directions for Charitable Work in the Kingdom of Saudi Arabia for the year 1433-1437H*. Dammam: Supported by Farhan Al-Mubarak Al-Khairi Foundation.
- Hassan, Ihsan Mohamed. (2005). *Advanced social theories: Analytical study in contemporary social theories (in Arabic)*. Amman: Dar Wael.
- Haysoum, Abdul Rahim. (2016). Social Responsibility through the Islamic Endowment System, the First International Conference on Community Responsibility (in Arabic), Doha: Qatar.
- Hijazi, Mohamed Fouad. (1980). Social Theories, (in Arabic, 1<sup>st</sup> ed.). Cairo: Wahba Library.
- Hijazi, Mustafa. (2012). Towards a Gulf Social Policy for the Family from Care to Empowerment (in Arabic, 1<sup>st</sup> ed.). Bahrain: Executive Office of the Council of Ministers of Social Affairs of the GCC States.
- Khamesh, Majd al-Din Omar Khairy. (1999). Sociology: the curriculum and the subject, (I 1), Amman (in القحطاني، سلطان مناحي. (2012م). تقويم فاعليه المشروعات الصغيرة بالجمعيات الخيرية. ط. 1، الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- الكحلأوي، رجب محمد السيد. (2016م). حدود الرقابة الإدارية على الجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة: دار النهضة العربية.
- المحمود، محمد عبد العزيز. (2015). المسؤولية الجنائية عن إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ط. 1، الرياض: دار جواهر التراث للنشر.
- مؤسسة الملك خالد الخيرية. (2014م). تصنيف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية. ط. 1، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- مؤسسة الملك خالد الخيرية. (2016م). المؤسسات الخيرية المانحة: حقائق وإحصاءات. الرياض: إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية.
- مؤسسة اول انجاز. (2014م). التوجهات الجديدة للعمل الخيري بالمملكة العربية السعودية لعام 1433-1437 هـ أالدمام: مؤسسة فرحان المبارك الخيري.
- وهيبة، مقدم. (2011م). المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور الاقتصاد الإسلامي. الملتقى الدولي الأول: «الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل». الجزائر: المركز الجامعي بغيرداية، معهد العلوم الاقتصادية.

## ثانياً / المراجع الأجنبية والعربية المترجمة:

- Ahmad, Omar Abdelgabar Mohammed. (2000). Contemporary Social Theories (1<sup>st</sup> ed., in Arabic). Khartoum Khartoum: University Press.
- Al-Abdan, Alaa Mohammed Abdul Aziz. (2014). Obstacles to the Performance of Social Responsibility of the Private Sector in Saudi Society (Unpublished Master Thesis, in Arabic). Riyadh: Imam Muhammad bin Saud University.
- Al-Arabi, Mustafa, Tarbia Nazir. (2012). Social Responsibility of Islamic Banks-Analysis of the Experience of the Islamic Development Bank, 3<sup>rd</sup>

- Arabic): Dar Majdlawi Publishing.
- King Khalid Charity Foundation. (2014). Classification of Charity Associations in the Kingdom of Saudi Arabia. (in Arabic, 1<sup>st</sup> ed.). Riyadh: KSA.
- King Khalid Charity Foundation. (2016). Donor Charitable Institutions (in Arabic). Facts and Statistics. Riyadh: KSA.
- Liang, Ting-Peng. (2008). *Can Social Exchange Theory Explain Individual Knowledge-Sharing Behavior? A Meta-Analysis*. International Conference on Information Systems, (ACIS) ICIS Proceedings, Association for Information Systems, (<http://aisel.aisnet.org/icis2008/171>).
- Milan, Zafirovski. (2005). Social Exchange Theory under Scrutiny: A Positive Critique of its Economic-Behaviorist Formulations, *Electronic Journal of Sociology*, (10-11), (ISSN: 1198 3655).
- Othman, Sayed Ahmed. (2010). *The Ethical Analysis of Social Responsibility (in Arabic)*, Cairo: The Anglo-Egyptian Library.
- Riyadh Chamber of Commerce. (2016). *The role of the private sector in sustainable social responsibility (in Arabic)*. Riyadh: KSA.
- Shuwaikh, Hanaa Ahmed. (2016). *The role of some demographic and psychological determinants in the conduct of social responsibility among university students, (in Arabic)*. The 1<sup>st</sup> international scientific conference of social responsibility. Doha: Qatar.
- Tamkeen. (2010). *The Evolution of CSR in Saudi Arabia, Tamkeen Company (in Arabic)*. Riyadh: Tamkeen Company.
- Wahiba Mogaddam. (2011). *Social Responsibility from the Perspective of the Islamic Economy*. The 1<sup>st</sup> international forum "The Islamic Economy: Reality and Future Bets" (in Arabic). Algeria: Ghardaia University Center, Institute of Economic Sciences.